الـدور العربـي فـي الصومـال منذ انهيـار الدولـة المركزيـة
(دراسـة حالـة فـي الفتـرة مـا بيـن 1991م- 2015م)

د. عبد القادر معلم محمد جيدي

الناشر: معهد هيرتيج لدراسة السياسات، مقديشو، الصومال، 2015

عن الكاتب:

د. عبد القادر معلم محمد جيدي: باحث في الدراسات العربية والصومالية، واستشاري في عدد من الجامعات في الصومال

عن المعهد:

معهد هيرتيج لدراسة السياسات: معهد مستقل، وحيادي، وغير ربحي للأبحاث والتحليلات، مقرّه مقديشو، الصومال.

الغلاف:

شعار الجامعة العربية، تعديل: معهد هيرتيج لدراسة السياسات

حقوق الطبع محفوظة لمعهد هيرتيج لدراسة السياسات ©

محتويـات الدراســـة:

1. ملخص الدراسة:.....1
2. المبحث الأول: خلفية للدراسة:.....4
3. المبحث الثاني: الاستجابة العربية للملف السياسي في الصومال بعد انهيار الدولة عام 1991م.....7
   - المجتمع الدولي وهدر فرص إنقاذ الدولة ا في الصومال:.....8
   - التعامل العربي العملي مع الملف الصومالي بعد انهيار الدولة:.....9
   - العرب وضياع الفرص الثمينة لإعادة الدولة الصومالية:.....10
   - الجامعة العربية والملف الصومالي:..... 12
   - مظاهر غياب الدور العربـــي:..... 15
   - الأسباب من وراء غياب الدور العربي في الصومال:..... 18
4. المبحث الثالث:الدور الجيبوتي في الصومال مقارنة مع الدول العربية الأخرى:..... 21
5. المبحث الرابع: الدور العربي في مجال التعليم في الصومال:.....25
6. المبحث الخامس: الدور العربي في مجال العمل الإنساني:.....31
7. المبحث السادس: الدور العربي في الصومال في المرحلة الراهنة:.....37
8. المبحث السابع: النموذج التركي لدعم الصومال:..... 50
9. الخاتمـــة:..... 54
10. التوصيات:.....55
11. قائمـة المـراجع: 60

ملخص الدراسة

العلاقات الصومالية مع الدول والشعوب العربية عريقة ومتجذرة في التاريخ، تعود إلى ما قبل الإسلام، خاصة مع مصر الفرعونية واليمن وشعوب الجزيرة العربية ككل . وقويت تلك العلاقات بعد دخول الإسلام، وبعد استقلال الصومال في المجالات كافة. أما انهيار الدولة في الصومال فقد كان عام 1991م، واستمر البحث عن حل لأزمة الدولة في الصومال لأكثر من عقدين من الزمان.

فرضية الدراسة:

انطلقت فرضية هذه الدراسة من تأكيد الدور العربي وأهميته في كل المراحل التاريخية والمعاصرة في الصومال، وبأنه لو وجد دور عربي فاعل في الصومال منذ بدايات الأزمة الصومالية عام 1991م، فإن المشكلة لم تكن تطول، أو تنحو بهذا المنحى السلبي الذي أخذت فيه ، لأن الدول العربية كانت تمتلك من الفرص والإمكانات ما لم يكن يملكها غيرها من القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وهو ما كان يمكنها من إنقاذ الصومال وإيجاد حل لأزمته. وذلك بحكم وشائج الأخوة والعقيدة والثقافة والجوار، وعضوية الصومال في الجامعة العربية. بالإضافة إلى تشابك المصالح الحيوية الأخرى بين الطرفين. وقد كان الشعب الصومالي – ولا يزال- يعقد آمالا عريضة على الدور العربي في الصومال لهذه الأسباب. لكن عدم استثمار تلك الفرص والإمكانات أدى إلى إطالة أمد الأزمة وعدم إيجاد حلول ناجعة لها لفترة طويلة.

لقد ظل الانطباع العربي عن القضية الصومالية أسير مفهوم أن الصومال بلد مأزوم لشعب جائع، بينما الفهم الموضوعي للمشكلة هو أن الصومال بلد شقيق، يؤثر انهيار دولته على الأمن القومي العربي. كما أنه بلد غني بثرواته وإمكاناته الوفيرة وموارده الاقتصادية المتنوعة التي يهم الصوماليين الاستفادة منها، كما يهم العرب الاستثمار فيها، وأن الحفاظ على الصومال هو حفاظ على المصالح العربية والصومالية معا، وأن التحدي أمام الطرفين هو كيفية تحقيق التوافق والاستقرار في الصومال، بحيث يكون دور الأشقاء العرب هو مساعدة الصوماليين في التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة في هذا البلد العربي الشقيق. والإهمال في حل الأزمة الصومالية أدى بالفعل إلى ظهور ظواهر أخرى استغلت الفوضى التي ضربت أطنابها في الصومال، وأضرت بمصالح الجميع، مثل: القرصنة وانتشار العنف بأشكال مختلفة، كما أدى ذلك إلى تجزئة الصومال على شكل كنتونات قبلية وجهوية، لا تزال الدولة في الصومال تعاني منه حتى اليوم.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة وتقييم الدور العربي في الصومال منذ فترة انهيار الدولة عام 1991م وحتى عام 2015م ، وأخذ الدروس والعبر من التجربة التي مرت بها العلاقات الصومالية العربية في ذلك العهد، بإلقاء الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية والأخطاء التي صاحبت تلك المسيرة، ووضع المقترحات والتوصيات لتفادي الأخطاء السابقة من أجل الوصول إلى دور عربي أكثر فاعلية في الصومال في المرحلة الحالية والمستقبلية.

منذ انهيار الدولة في الصومال كانت هنالك جهود عربية مقدرة تجاه الصومال، وتمت أبرز النجاحات العربية في المجالين التعليمي والإنساني. إذ أن هنالك دول عربية قامت بمبادرات لمحاولة تحقيق الإصلاح السياسي في الصومال منذ بداية الأزمة. مثل جيبوتي ومصر والسودان واليمن والسعودية، والجامعة العربية نفسها، التي كانت تحضر كل مؤتمرات المصالحة الصومالية منذ بداية الأزمة. فقد كانت الجامعة العربية تقوم بإطلاق مناشدات، كما أصدرت بيانات وقرارات حول الشأن الصومالي تدعو فيها إلى احترام استقلال ووحدة الصومال، كما كانت تحث الفرقاء على نبذ العنف والجلوس معا لحل الأزمة سلميا.

وكانت هنالك أيضا دول عربية برزت في دعم الصومال بمجالات معينة. فالسودان كانت له نجاحات مهمة في مجال تعليم أبناء الصومال خلال فترة غياب الدولة، وكان لدول الخليج نجاح أكبر في المجال الإنساني في فترة الأزمة. أما جمهورية جيبوتي فقد كان لها دور أكبر في المجال السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال. حيث استضافت جيبوتي أهم مؤتمرات المصالحة الصومالية على الرغم من محدودية إمكاناتها، نتيجة صبرها وإصرارها وجديتها فى التشبث بالملف الصومالي، إضافة إلى خبرتها الواسعة في تقاليد وأعراف الشعب الصومالي، وذلك بحكم الجوار والتداخل الثقافي واللغوي والإثني بين الشعبين الصومالي والجيبوتي. فتجربة جيبوتي كانت تستحق أن يحتذى بها من قبل الدول العربية الأخرى، إذ أن جيبوتي نجحت في أن تجعل نفسها منافسا قويا للأدوار الإقليمية الأخرى لدول الجوار مثل الدور الإثيوبي والكيني.

تؤكد الدراسة أنه كان بإمكان الدول العربية أن تتمسك بالملف الصومالي منذ البداية باستخدام إمكاناتها المادية والمعنوية والسياسية والاقتصادية، وتوظيف ثقلها الإقليمي والدولي في معالجة الأزمة الصومالية دفاعا عن مصالحها القومية في المقام الأول، لأن الصومال دولة عربية عضو في الجامعة العربية، يؤثر انهيار دولتها واستمرار أزمتها وغيابها عن الساحة الإقليمية والدولية على المصالح العربية الأمنية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية على المدى القريب والبعيد. كما أنه لم يكن من حق أي طرف إقليمي أو دولي أن يمنع العرب من التمسك بالملف الصومالي إذا أظهر العرب بالجدية اللازمة في التمسك بهذا الملف. أما المنافسة التي قد تقوم بها أطراف أخرى في إدارة الملف الصومالي ومعالجته، فهو شأن طبيعي بسبب إستراتيجية موقع الصومال وكثرة الأطماع الإقليمية والدولية حوله. ولم يكن من المقبول أن يكون العرب أولى ضحايا التهميش والاستبعاد من ملف الصومال. حاليا هنالك دور تركي متعاظم في الصومال. كما أن هنالك جهودا نشطة لبعض الدول العربية

في مجالات التنمية والعمل الإنساني ودعم مؤسسات الدولة الصومالية الفتية. وعلى رأس تلك الدول الإمارات العربية وقطر والسعودية والسودان ومصر.

أسئلة الدراسة:

تتكون الدراسة من سبعة مباحث تدور حول الدور العربي منذ فترة انهيار الدولة في الصومال، وتطرح ثلاثة تساؤلات مركزية:

- السؤال الأول: ما الدور الذي كان مأمولا من الدول العربية حيال القضية الصومالية مع وبعد انهيار الدولة في الصومال.؟
- السؤال الثاني: كيف تعامل العرب عمليا مع أزمة الدولة في الصومال .؟
- السؤال الثالث: يدور حول ماهية الدور العربي في الصومال، في المرحلة الحالية والمستقبلية؟

تركز الدراسة في الإجابة عن تلك التساؤلات، وركزت بصورة خاصة في كيفية تعامل الدول العربية مع الملفات السياسية والتعليمية والإنسانية خلال فترة انهيار الدولة في الصومال. وتنتهي الدراسة بتقديم توصيات لثلاث أطراف، هي: الحكومة الصومالية والدول العربية والنخبة الصومالية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العديد من المناهج الدراسية العلمية، والتي منها المنهج التاريخي من أجل استخلاص العبر والدروس لما حدث. اختار الباحث كذلك المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل المعلومات ذات الصلة بالبحث. كما اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الجانب الميداني وإجراء المقابلات المباشرة مع أكثر من 40 شخصية صومالية وعربية بارزة في العواصم التالية: مقديشو، الخرطوم والقاهرة. وكان من هؤلاء الأشخاص الذين شملتهم المقابلة: رؤساء ووزراء سابقون في الصومال، أو من يشغلون بوظائفهم حاليا. وكذلك سفراء وسياسيون وعلماء بارزون، وخبراء وقادة رأي وصحفيون وناشطون في مجال المجتمع المدني، من الصومال ومن خارج الصومال.

من الصعوبات التي واجهت الباحث شح المعلومات المتعلقة بالدور العربي في الصومال بصورة عامة, وأنه لم يتمكن كذلك من مقابلة بعض المسؤولين بالبعثات العربية في الصومال على الرغم من السعي الحثيث لذلك.

المبحث الأول:خلفيـــة الدراســـة

الصومال هو ذلك البلد العربي الإفريقي المسلم ، الذي يقع في شرق أفريقيا. يحده خليج عدن شمالا والمحيط الهندي شرقا، وجيبوتي من الشمال الغربي، وإثيوبيا غربا، وكينيا في الجنوب الغربي . وقد نال الصومال استقلاله في الأول من يوليو/تموز من عام 1960م.

تمتد **المساحة الإجمالية لجمهورية الصومال لـ:"**637.657 كلم2، في مساحة تقترب من 246 ألف ميل مربع أو 64,8 مليون هكتار".[1] وتطل الصومال بذلك على جبهتين بحريتين تطلان على كل من المحيط الهندي والبحر الأحمر. و" تساوي هذه المساحة مجموع مساحتي فرنسا وإيطاليا مجتمعتين".[2]

الأهمية الجيواستراتيجية للعلاقات الصومالية العربية:

أهمية العلاقات الصومالية العربية تنطلق من الركائز الرئيسة التالية:

1. الانتماء المشترك للعروبة والإسلام، بالإضافة إلى وشائج الصلات التاريخية والتجارية والثقافية الممتدة الأخرى، والتي جاءت نتيجة " التفاعل بين سكان سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي والجزيرة العربية ومصر منذ آماد بعيدة، وترمز إلى ذلك الهجرات العربية القديمة، وكذلك رحلة الملكة حتسبشوت لبلاد الصومال قبل ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة عاما".[3] فتاريخ الصومال هو تاريخ التفاعل المستمر بين إفريقيا والجزيرة العربية عبر تلك الحقب الممتدة.

2. الموقع الجغرافي الاستراتيجي للصومال والذي يجاور الجزيرة العربية وخليج عدن والبحر الأحمر: فموقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي يؤثر على الأمن القومي العربي. إذ أن الصومال حقيقة هو من يشغل منطقة القرن الإفريقي. وهو" ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن، والذي يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي ، ويمتد هذا القرن داخل القارة الإفريقية ليشمل كلا من الصومال وجيبوتي واريتريا وإثيوبيا".[4] من الناحية الجيوبولتيكية، يضم القرن الإفريقي دولا أخرى تتبادل علاقات التأثير والتأثر. فالمنطقة - في المنظور الأمريكي للقرن الإفريقي الكبير- " تضم عشر دول، وهي الدول الأربعة المذكورة آنفا، مضافا إليها السودان

---

[1]– عبد القادر معلم محمد جيدي، إشكالية تداول السلطة وأثرها على بناء الدولة في الصومال، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النيلين، الخرطوم: يناير 2011م، ص:105.

[2]– عبد القادر معلم محمد، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]– أ.د. حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير،الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، شعبة البحوث والنشر، 1990م،ص:23.

[4]– د أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر 1429هـ /2008م،ص:15.

وكينيا و تنزانيا وأوغندا ورواندا وبرندي" [1]. وعند التوسع في المفهوم الجيوبولتيكي للقرن الإفريقي، فإن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا من القرن الأفريقي ، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الأفريقي رقعة جغرافية واحدة، [2] لاسيما أن اليمن يقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وبين تلك المنطقة. فالقرن الإفريقي يستمد أهميته كذلك، نسبة لجواره اللصيق للبحر الأحمر والمحيط الهندي، وهو ما يمثل أهمية كبرى للتجارة العالمية. فالصومال بذلك مؤثر للأمن الاقتصادي العربي، لأن أهم موارد الدول العربية – خاصة دول الخليج- هو البترول، وهو يمر عبر تلك الممرات المائية.

3. الدور الإسرائيلي المتجدد في منطقة القرن الإفريقي:

منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لإسرائيل تمثل المنطقة المسيطرة على المنافذ الاستراتيجية والتجارية في أفريقيا. وقد عملت إسرائيل منذ انفتاحها على إفريقيا على الربط بينها وبين الدول الإفريقية ربطا وثيقا، خاصة في منطقة شرق إفريقيا. فإسرائيل كونت علاقات قوية مع كل من يوغندا وكينيا وتنزانيا. بالإضافة إلى علاقاتها الحيوية مع كل من إثيوبيا واريتريا [3]. ما يحرك إسرائيل هو أنه إذا قويت شوكة العرب في البحر الأحمر، فإن ذلك يهدد أمنها ومصالحها، لذا تسعى إسرائيل إلى الحد من النفوذ العربي في البحر الأحمر حتى لا يتحكم العرب مرة أخرى عسكريا في حركة الملاحة في باب المندب كما حدث في حرب أكتوبر 1973م.

4. بجانب الموقع الاستراتيجي للصومال والتنافس التاريخي للقوى الإقليمية والدولية حوله، فقد استجدت كذلك قضايا أخرى في المنطقة، مثل القرصنة في السواحل الصومالية، والتي هددت ممرات التجارة الدولية، بالإضافة إلى آثار وتداعيات مشروع الحرب على الإرهاب والذي أعلنته الولايات المتحدة
بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والذي انسحبت آثاره على الصومال منذ تلك الأحداث .

خلاصة القول: أن كل هذه العوامل والمؤثرات المذكورة لازالت تشكل تحديا كبيرا يؤثر على الأمن القومي العربي والصومالي، وعلى مصالح العرب الاقتصادية والسياسية والتجارية مما يستدعي ضرورة وجود تفكير استراتيجي واهتمام عربي مماثل لمواجهة تلك التحديات.

---

[1] – سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدور والاستجابة أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص:7.

[2] – أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي، مرجع سابق، ص16.

[3] د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، "التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي"،أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي1-7 يناير 1985م، الجزء الأول: معهد البحوث والداراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة1987م. ص ص:261-262.

العلاقات الصومالية العربية قبل أزمة انهيار الدولة في الصومال:

شهدت العلاقات الصومالية العربية مسارا تطوريا قبل استقلال الصومال وبعده. فالصومال كان يحتفظ بعلاقات وثيقة مع مصر منذ نضاله من أجل الاستقلال، فقد "كانت مصر الدولة العربية والإسلامية الوحيدة العضو في المجلس الاستشاري الذي شكلته الأمم المتحدة في فترة الوصاية الإيطالية لجنوب الصومال في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، من أجل تأهيل الصومال للاستقلال، عبر إقامة المؤسسات اللازمة للدولة الوليدة". [1] وبعد الاستقلال قدمت مصر مساعدات للصومال في المجالات العسكرية والاقتصادية في الستينيات من القرن الماضي، وفي فترة كان فيها الصومال أحوج ما يكون للمساعدة، حيث كان يسعى إلى إنشاء جيش حديث من أجل مواجهة التحرشات الإثيوبية والكينية عبر المناطق الحدودية للصومال. [2] وكان ذلك الوضع يشبه ما آل إليه وضع الصومال حاليا، باعتبار أن مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والخدمية قد انهارت عام 1991، وتحتاج البلاد في الوقت الراهن إلي إعادة التأهيل في كل تلك المجالات.

أما بالنسبة للعلاقات الأوسع بين الصومال والعالم العربي، فقد بدأ اهتمام سياد بري بتوثيق علاقات بلاده مع الدول العربية عقب حرب أكتوبر 1973م، حيث انضم الصومال إلى الجامعة العربية في عام 1974م كما بدأ وقتذاك في إدخال اللغة العربية على نطاق واسع في النظام التعليمي الصومالي. ويربط بعض الباحثين هذا التوجه في السياسة الصومالية بالاعتبارات الاقتصادية، حيث جاء الانفتاح الصومالي على العالم العربي "عقب ارتفاع أسعار البترول منذ أواخر عام 1973م، وما رافق ذلك من ازدياد القدرات المالية للدول العربية الخليجية، وهو ما دفع سياد بري إلى توطيد علاقاته مع العالم العربي لما يمكن أن يحققه ذلك من مكاسب، فضلا عن ازدياد الصادرات الصومالية من الثروة الحيوانية إلى تلك الدول، علاوة على توفير فرص العمل للصوماليين في أسواق العمل الخليجية". [3] لكن هنالك ضرورة أخرى كانت ترجح انضمام الصومال إلى الجامعة العربية، تتمثل بالاستقواء والتعاون والتحالف مع الدول العربية سياسيا وعسكريا، بغية الخروج من العزلة الجغرافية والسياسية التي كان الصومال يستشعرها في محيطه العربي والإسلامي، ولم يكن أمر الانضمام لهدف اقتصادي بحت فقط..

---

[1] – عاطف صقر، "مصر وإعادة بناء الدولة الصومالية"، شبكة الصومال اليوم، نشر بتاريخ:2009-04-29 ،الرابط http://somaliatodaynet.com/، تمت زيارة الموقع بتاريخ:2013/5/8م.

[2] – د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية:دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا القاهرة: مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، 2005م، ص: 166.

[3] – د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية مصدر سابق، ص: 167.

المبحث الثاني: الاستجابة العربية للملف السياسي في الصومال بعد انهيار الدولة عام 1991م:

تركز الدراسة في تناولها للدور العربي في الصومال في فترة غياب الدولة على ثلاث ملفات رئيسة وتعامل الدول العربية معها. وهذه الملفات هي: الملف السياسي، والملف التعليمي، والملف الإنساني. والبداية تكون في تحليل التعامل العربي مع الملف السياسي في الصومال بعد سقوط الدولة المركزية .

من الأهمية بمكان معرفة كيفية تعامل المجتمع الدولي عموما والدول العربية بصورة خاصة مع الملف الصومالي، قبيل وبعد انهيار الدولة في الصومال. وتتساءل الدراسة عن الجهود العربية والدولية لإنقاذ الدولة الصومالية من الانهيار؟. فمع استمرار التصعيد العسكري بين نظام بري وجماعات المعارضة المسلحة. إذ جرت محاولات محدودة لتسوية الصراع بين بري ومعارضيه برعاية القوى الدولية والإقليمية، وهي جهود شاركت فيها الولايات المتحدة وإيطاليا ومصر. وبدأ الاهتمام الدولي والإقليمي بمحاولات احتواء الحرب الأهلية الصومالية بصورة متواضعة للغاية. وتمثلت أولى هذه الجهود في قيام وزارة الخارجية الأمريكية بتكليف مستشار سياسي لإجراء جولة داخل الصومال عام 1988م، وإعداد تقرير عن الأوضاع الداخلية فيه، لاسيما الأوضاع المتعلقة بتطورات الصراع الداخلي بين نظام سياد بري والحركات المسلحة ضده. وقد رصد التقرير الصادر عن تلك الجولة عناصر المأساة في تلك الحرب، ولكن الإدارة الأمريكية لم تترجم هذا الإدراك المبكر إلى مبادرات سياسية محددة، سعيا للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة .[1] ومع ارتفاع حدة التصعيد العسكري في الصومال، بدأت كل من إيطاليا ومصر في محاولة تنظيم محادثات بين سياد بري وجماعات المعارضة. فقد نسقت الحكومة الإيطالية جهودها مع الحكومة المصرية، التي كانت تحتفظ بدورها بعلاقات جيدة مع نظام بري للقيام بما سمي ب" محاولة اللحظة الأخيرة" للتسوية. وبالفعل، وجه وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق المصري بطرس غالي دعوة إلى مختلف أطراف الصراع في الصومال لإجراء محادثات للمصالحة الوطنية في القاهرة في ديسمبر 1990م، على شكل مائدة مستديرة تجمع بين ممثلي الحكومة وجماعات المعارضة بهدف تحقيق الوفاق الوطني، إلا أن هذا المؤتمر لم ينعقد في الموعد المحدد نظرا لتصاعد الصراع بين الطرفين. كما كانت جماعات المعارضة الرئيسية قد اتخذت وقتذاك قرارا بالامتناع عن التفاوض مع نظام سياد بري، بعد أن بدا لها أن هذا النظام أصبح قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.

لقد افتقرت الجهود المبكرة لاحتواء الحرب الأهلية بين نظام سياد بري ومعارضيه إلى الجدية والفعالية، لاعتبارات عديدة، بعضها يرتبط بموقف نظام سياد بري والمعارضة من مبادرات التسوية، بينما يرتبط البعض الآخر منها بالتحولات في هيكل النظام الدولي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي.

[1]– د أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية:2005م، ص:218.

A. المجتمع الدولي وهدر فرص إنقاذ الدولة الصومالية من الانهيار:

منذ انهيار الدولة في الصومال عام 1991م جرت جهود إقليمية ودولية مكثفة من أجل فرض وقائع جديدة على الأرض، لإعادة تشكيل منطقة القرن الإفريقي عامة، والصومال خاصة، ، في حين سجل الواقع غياب دور عربي فاعل في مواجهة تلك الأنشطة. وتحدث السفير الجزائري محمد سحنون، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال في الفترة ما بين 1992-1993م) عن ثلاث فرص لإنقاذ الدولة في الصومال من الانهيار ضاعت من الأمم المتحدة والدول العربية والمجتمع الدولي ككل:

- أولى هذه الفرص كانت خلال اندلاع الحرب الأهلية عام 1988م بين الحكومة والمعارضة، عندما قام نظام سياد بري بقصف المدن في شمال الصومال بعد مهاجمة الحركة الوطنية الصومالية على تلك المنطقة، انطلاقا عن قواعد لها في إثيوبيا. يقول سحنون: "كان على الأمم المتحدة أن تقوم بوساطة بين نظام بري والحركة الوطنية الصومالية ذات النزعة الانفصالية".[1] في شمال الصومال.
- ثاني هذه الفرص في رأي سحنون كانت عام 1990م عندما ألقى سياد بري القبض على أعضاء مجموعة البيان (ائتلاف ضم 114 شخصية صومالية بارزة من سياسيين ومثقفين ورجال الأعمال) الذين وقعوا على عريضة يطالبون فيها بتنحي الرئيس سياد بري عن السلطة وإجراء انتخابات ديمقراطية. يقول السيد سحنون: " كان على الأمم المتحدة أن تضغط على نظام بري في إطلاق سراح هؤلاء السجناء السياسيين وإعادة النظام الديمقراطي الذي كان قائما في البلاد "،[2] قبل الانقلاب العسكري الذي قاده محمد سياد بري في 21 أكتوبر عام 1969م.
- الفرصة الثالثة: كانت عقب خروج سياد بري من العاصمة مقديشو إلى منطقة جيدو التي أقام فيها قاعدة عسكرية. فالأمم المتحدة لم تفعل سوى الرحيل عن البلاد. وكان على الأمم المتحدة - في رأي سحنون-إجبار قبيلة الهوية المنتصرة في الحرب في القبول على تقاسم السلطة مع باقي القبائل الصومالية". [3] وكذلك إجبار سياد بري نفسه بعدم مواصلة الحرب بعد سقوط الحكومة الصومالية، وذلك لمنع حدوث مزيد من الحرب الأهلية حتى لو أدى الأمر إلى تدخل عسكري عربي في الصومال.

كان بإمكان الدول العربية أيضا أن تستغل كل تلك الفرص التي سردها السفير محمد سحنون من أجل إنقاذ الدولة الصومالية. وكان يمكن للدول العربية آنذاك أن تقود بحملة دبلوماسية لتشكيل تحالف دولي وإقليمي لإنقاذ الدولة الصومالية من الانهيار. بالإضافة إلى ممارسة ضغوط قوية ومباشرة على كل من الحكومة والمعارضة المسلحة ضدها، من أجل إرغام الطرفين على قبول تسوية سلمية. كما كان يمكن أن تسعى الدول العربية إلى تكوين آلية عربية لمحاسبة ومراقبة الفرقاء

---

[1]– د. إبراهيم فارح، "مساعي السلام في الصومال: قضايا، تحديات، وفرص ضائعة"الطريق إلى الدولة الصومالية، كتاب الشاهد، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون، العدد الثاني:ديسمبر 2010م، ص:101.

[2]– د إبراهيم فارح، المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

[3]– المصدر السابق نفسه، ص:102.

الصوماليين، والسعي إلى معاقبة كل من يحاول أن ينقض تعاهداته من تلك الأطراف، مستعينة بقرارات يتم استصدارها من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، وحثّ القوى الكبرى في العالم على فعل ذلك .

في إطار تحليله لإخفاق الدول العربية في إنقاذ حكومة سياد بري من الانهيار يقول الخبير في شأن القرن الإفريقي الأستاذ الدكتور حسن مكي " إن معظم العرب كانوا ينظرون إلى الدولة الصومالية كدولة هامشية، ولم يكن في الصومال قبل الأزمة أي مركز ثقافي عربي غير المركز الثقافي المصري الذي كان في كل من مقديشو وهرجيسا، والعقل العربي كان مصدوما من سياد بري لشيئين: الأمر الأول: إلغاء نظام سياد بري لقوانين الميراث في الشريعة الإسلامية عام 1975م، الأمر الثاني: كان كتابته اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني. لذلك لم يكن هنالك عربيا تعاضد مع سياد بري". [1] ثم إن العرب كانوا مشغولين بصراعاتهم الداخلية وتركوا أمر الصومال آنذاك لأمريكا وإيطاليا وإثيوبيا منغستو، وقبل ذلك الاتحاد السوفيتي. أما الرئيس الصومالي الأسبق عبد القاسم صلاد حسن فيرى بأن "الدول العربية لم تقم بدور فعّال في إنقاذ الدولة الصومالية من الانهيار، كما أنهم لا يقومون اليوم بدور فعّال في القضايا العربية الأخرى، لأن النظام العربي لا يملك إرادة حرة في العمل من أجل قضايا شعوبه. [2] وإن انشغال الدول العربية والقوى الدولية بحروب الخليج فقط إبان انهيار الدولة الصومالية عام 1991م يدل على هامشية الملف الصومالي وقلة أهميته سياسيا واقتصاديا لدى تلك القوى.

التعامل العربي العملي مع الملف الصومالي بعد انهيار الدولة:

انهارت الحكومة المركزية في مقديشو بتايخ 26 يناير 1991م، وبعد ستة أشهر، وبالتحديد في الـ " 19 من يونيو 1991م قررت الجامعة العربية إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الصومال لدراسة إمكانية ما يمكن اتخاذه لتشجيع الوحدة الوطنية في البلاد وتقديم تقرير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد اتخذ هذا القرار في اجتماع للجامعة العربية في القاهرة برئاسة الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد" . [3] وقد شكلت لجنة سباعية عربية مكونة من مصر والسودان والسعودية وقطر وجيبوتي واليمن وتونس لمتابعة الملف الصومالي، إلا أن هذه اللجنة لم يعرف عنها نشاط يذكر منذ ذلك التاريخ . وظل التنافس فيما يتعلق بسبل تسوية المشكلة خفيا بين القوى الإقليمية في توجهين: توجه عربي هزيل وآخر أفريقي متحالف مع الغرب. [4] إن تشكيل اللجنة العربية بعد ستة أشهر من انهيار نظام الحكم في دولة عربية شقيقة عضو في الجامعة يدل على تقاعس الجامعة العربية عن تحمل مسؤولياتها تجاه الصومال. ثم إن هذه اللجنة بعد تشكيلها حددت لها مهام فضفاضة، ولم تسع هذه اللجنة إلى اتخاذ قرارات حاسمة تجاه الأزمة، عندما كلفت بإعداد التقرير، واقتصر دورها في النظر إلى كيفية تشجيع الوحدة الوطنية.

---

[1] – أ.د. حسن مكي محمد (مدير جامعة إفريقيا العالمية والخبير في دراسات القرن الإفريقي)، مقابلة معه في في الخرطوم، في2013/03/10م.

[2] – عبد القاسم صلاد حسن، (الرئيس الأسبق للصومال 2000– 2004م)، مقابلة معه في منزله في القاهرة، بتاريخ:2013/03/15م.

[3] – عبد العزيز المهنا، الصومال: بين حياتين، بناء الدولة وحياة القبيلة،الرياض: 21 رجب:1412هـ/1992م، ص:93.

[4] – مركز الجزيرة العربي للدراسات والبحوث، "أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر2"، موقع: http://www.aljazeera-online.net/index.، زيارة الموقع تمت في: 2013/4/25م.

بينما كان الأمر يتطلب بقيام اللجنة بزيارة ميدانية للصومال وأن تكون مهمتها رفع تقرير عاجل، يحدد دور الجامعة العربية في إنقاذ الصومال، وكيفية تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة كيان الدولة للصومال في أسرع وقت.

العرب وضياع الفرص الثمينة لإعادة الدولة الصومالية:

بعد انهيار الدولة وتطور الأمر في الصومال إلى حرب أهلية، كان أمل الشعب الصومالي عن أشقائه العرب انعقد في أن يتدخلوا لإصلاح الوضع السياسي في الصومال عبر التمسك بالملف السياسي، لأن " الابتعاد عن الملف الصومالي قد يؤدي إلى أحد أمرين: إما عدم عودة الدولة في الصومال، وإما مجئ دولة معادية للمصالح العربية عند نجاح نفوذ واستراتيجيات قوى معادية لعروبة الصومال"[1].

وكان من الممكن أن يتم تفعيل الدور العربي بعد انهيار الدولة عبر القيام بالخيارات والخطوات التالية:

1. التمسك بالملف الصومالي سياسيا، والقيام بجهود الإصلاح السياسي والأمني المطلوب في الصومال،" لأنه لو وجدت إرادة عربية حقيقية، تستخدم الموارد والإمكانات العربية بصورة صحيحة لنجحت في حل الأزمة الصومالية". [2] إذ كان بإمكان الدول العربية أن تجمع الأطراف الصومالية في إطار مؤتمر جامع للمصالحة الوطنية برؤية وقيادة عربية، وأن يتم عقد هذا المؤتمر في دولة عربية ذات ثقل سياسي واقتصادي كبير مثل المملكة العربية السعودية.
2. الدول العربية كانت تملك شرعية لإنقاذ الصومال، عبر التمسك بالملف السياسي الصومالي سواء قبل انهيار الدولة أو بعده، لكون الصومال عضوا في الجامعة العربية، وهي عضوية سياسية كانت تمكن العرب من أخذ زمام المبادرة في الصومال سواء قبل انهيار الدولة أو بعدها. وقد استغلت الإيقاد فقاموا بسد تلك الفجوة والفراغ الذي تركه العرب فتمسكوا وأداروا الملف الصومالي وفق مصالحهم.
3. كان بإمكان الدول العربية أن " تعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية صومالية بين الفصائل المسلحة بعد انهيار الدولة وتأمين دعم سياسي وأمني ومالي لهذه الحكومة، من خلال عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار الصومال بمبادرة عربية. على أن تتم خلق آليات لإدارة المال العربي حتى لا يذهب إلى جيوب خاصة"[3].
4. كان بالإمكان ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية وجزائية على أي طرف صومالي يحاول تخريب المصالحة أو الخروج على ما تم الاتفاق عليه بين الفرقاء، وكان يمكن أيضا إرسال قوات عربية إلى الصومال إذا تطلب الأمر، لتنفيذ خطة الجامعة العربية تجاه الصومال.

---

[1] - الجنرال جامع محمد غالب، خبير في الدراسات الأمنية وزير أسبق ومدير سابق للمخابرات الصومالية، مقابلة معه في مقديشو، بتاريخ4 فبراير 2013م.

[2] – جنرال جامع محمد غالب، المصدر السابق نفسه.

[3] - أحمد طنبل روبله عسووي، (نائب رئيس البرلمان الصومالي سابقا، والعضو بالبرلماني الاتحادي حاليا)، مقابلة معه في مقديشو، بتاريخ:2013/02/02م.

5. كان على الدول العربية كذلك أن تستخدم نفوذها المالي والسياسي، وتستثمر صداقاتها وثقلها السياسي في المنظمات الإقليمية والدولية لفرض أجندتها على الدول والمنظمات من أجل إنقاذ الصومال. وذلك بالعمل على خلق آليات عربية وإقليمية فاعلة للمتابعة والمراقبة لتتعامل مع الوضع الجديد في الصومال.
6. كذلك كان يمكن للدول العربية الغنية أن تقوم باستقبال اللاجئين الصوماليين والعمل على توفير فرص عمل للقوى العاملة الصومالية في البلدان العربية وتسهيل إجراءات سفر الصوماليين إلى الدول الأعضاء ، بقرار يتم اتخاذه تحت مظلة الجامعة العربية.
7. المشكلة الصومالية أساسها أزمة اقتصادية نتجت عن البطالة وضعف التنمية الاقتصادية، وقد كان بإمكان الدول العربية الغنية مثل المملكة العربية السعودية أن تتدخل في الصومال اقتصاديا لحل أزماته، وهي فرصة لا زالت سانحة حتى الآن.

المسألة الصومالية لم تكن بدعة تستعصي على الحل العربي

القضية الصومالية لم تكن في يوم من الأيام سابقة تستعصي على الحل العربي، فهنالك قبل الأزمة الصومالية وبعدها قضايا عربية أخرى وجدت حلولا عربية ناجعة، مما يبرهن على أن القضية الصومالية لم تحظ بمثل تلك الجهود والأولويات. فالدول العربية تدخلت قبل ذلك لحل الأزمة اللبنانية وتمت تسوية هذه القضية عربيا فيما عرف باتفاق الطائف عام 1989م، وهو ما أدى إلى وضع حد للحرب الأهلية في لبنان. كما تم تحرير الكويت بدعم عربي ودولي كبير بعد غزوها من قبل العراق في 2 أغسطس عام 1992م. وهنالك الآن دعم عربي كبير يقدم لقضايا عربية جديدة. فدول الخليج دعمت الحكومة المصرية الجديدة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بأكثر من" ثلاثين مليار دولار خلال عام فقط". [1] واليوم هنالك تحالف عربي قوي لدعم الحكومة الشرعية في اليمن بعد انقلاب الحوثيين عليها. فلماذا لم يكن هنالك تحالف عربي لدعم الصومال؟.

التساؤل هنا هو لماذا صارت القضية الصومالية مهمشة عربيا ؟ ، على الرغم من أن الصومال يحتل موقعا استراتيجيا في منطقة القرن الأفريقي ويطل على ممرات مائية مهمة، ويؤثر إيجابا وسلبا على الأمن القومي العربي والاقتصادي والسياسي. هل المشكلة هي إذن، في أن الأطراف الصومالية لم تكن ترحب بالدور العربي في الصومال؟. الإجابة لا، لأنه لم يكن هنالك منطقيا ما يجعل المهمة العربية صعبة أو مستحيلة في الصومال، لأن " الدول العربية لم تكن طرفا في الحرب الأهلية في الصومال، ولأنه ليس لدى الصوماليين هاجس الخوف من الدور العربي كخوفهم من تدخل دول الجوار في شؤون بلدهم الداخلية. [2] وهذا الأمر بحد ذاته كان يرشح الدول العربية في أن تقوم بدور الوسيط المحايد في إنهاء الصراع الصومالي. نعم، لقد كان العرب يملكون من الوسائل ما يرشحهم في الحيلولة دون تفاقم الأزمة في الصومال أو استمرارها في كل هذه المدة الطويلة. فقد كانوا يملكون القوة السياسية والعسكرية والامكانات والموارد المالية والعلاقات الدولية. وأي طرف يملك مثل تلك الإمكانات كان يمكن أن يتدخل في منع أي نزاع مثل النزاع في الصومال والتوسط لحله.

---

[1] - حسن معلم خليف، مدير قسم السكرتارية والأرشفة في قصر الرئاسة الصومالية، مقابلة الباحث معه في مقديشو، بتاريخ2015/06/03م حسن معلم خليف، المصدر السابق نفسه.

[2] – عبد الرحمن سهل، "هل ينجح العرب في حلحلة الأزمة الصومالية"، موقع: http://islamtoday.net/ ، تم نشر المقال بتاريخ: 24 شعبان، 1427هـ/ 17 سبتمبر 2006م.

الجامعة العربية وإدارة الملف الصومالي بعد انهيار الدولة:

في إطار تقييم دور الأمانة للجامعة العربية وتعاملها المباشر مع الملف الصومالي بعد انهيار الدولة في الصومال التقى الباحث مع السفير: سمير حسني (رئيس الدائرة الإفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومسؤول ملف الصومال منذ انهيار الدولة في الصومال عام 1991م، في مقابلة بمكتبه بالأمانة العامة بالقاهرة)، حيث وجه الباحث على السفير عددا من الأسئلة حول دور الجامعة في الصومال. وقد كانت إجابات السفير على أسئلة الباحث صريحة ومباشرة. ففي إطار تقييمه لدور الجامعة العربية أجاب السفير حسني: "حينما نقيّم دور الجامعة العربية في الصومال في فترة غياب الدولة ، نقيمه من زاويتين: الأولى: دور الأمانة العامة للجامعة. والثانية: دور الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. فالأمانة العامة من جانبها أدت دورها في الصومال – حسب رؤية السفير حسني- في إطار الأوضاع السياسية التي مر بها العالم العربي خلال العقدين الماضيين. فقبل سقوط سياد بري كان هنالك حرص من الأمانة العامة للجامعة العربية في الوساطة بين الحكومة الصومالية والمعارضة، ودعت الأطراف جميعا إلى حوار وطني، ومصر وإيطاليا استجابتا لهذه الدعوة، غير أن حركة الأحداث لم تعط فرصة للتنفيذ الفعلي".[1]

وفي سؤال عن دور الجامعة العربية بعد سقوط سياد بري.؟ كانت إجابة السفير حسني: بأنه "كان للجامعة دور في مؤتمري جيبوتي الأول والثاني عام 1991م، بحيث تم الاتفاق على تحرك مشترك من أجل وقف العنف وتحقيق المصالحة الوطنية، كما شاركت الجامعة في كل محاولات المصالحة الوطنية الصومالية التي تمت بعد ذلك. وأن الجامعة العربية دائما كانت حريصة على أن تكون على مسافة واحدة مع كل الفرقاء الصوماليين، سواء كانوا قوى مدنية أو إسلام سياسي"." [2] وبما أن دور الجامعة العربية كان كدور مراقب للشأن الصومالي لم تكن لتلك الجهود التي ذكرها السفير حسني أي أثر كبير في أرض الواقع في الصومال.

وعند توجيه سؤال للسفير عن: "هل الجامعة العربية تركت ملف الصومال لقوى إقليمية أخرى"؟. أجاب السفير حسني، معترفا بصورة ضمنية بعدم صمود الجامعة أمام التدخلات الإقليمية، قائلا: "إن الجامعة العربية انفردت بالمفاوضات بين حكومة عبد الله يوسف والمحاكم الإسلامية عام 2006م، وقد فشلت تلك المفاوضات بناء على عدم رضى إقليمي من إثيوبيا، على الرغم من أن المفاوضات كانت قد خرجت بنتائج إيجابية في الجولات الأولى". [3] والتساؤل هنا هو، كيف يمكن لدولة إفريقية واحدة أن تخرب مشروع أكثر من عشرين دولة عربية لديها ثقل سياسي واقتصادي وإقليمي لا يستهان به دوليا؟!. وهنا يظهر الخلل في إدارة الجامعة العربية للملف الصومالي.!

لكن يعد من إنجازات الجامعة العربية خلال فترة الأزمة حسب إفادات السيد حسني: أن "الجامعة العربية بذلت جهودا لرفع الحظر عن تصدير المواشي الصومالية إلى دول الخليج، ودفعت خمس مليون دولار لبناء محاجر صحية في الصومال مثل

---

[1]– السفير: سمير حسني، مقابلة معه في مكتبه بالأمانة في جامعة الدول العربية، القاهرة2013/03/17م.

[2]– السفير سمير حسني، المصدر السابق نفسه.

[3]– السفير: سمير حسني، مقابلة معه في مكتبه بالأمانة في جامعة الدول العربية، القاهرة2013/03/17م.

محجر بربرة، للعناية بصحة المواشي الصومالية التي يتم تصديرها للخارج". [1] وكان لهذا أثره الإيجابي الكبير على الواقع. وكانت دول الخليج هي التي فرضت الحظر في البداية على المواشي الصومالية بعد إشاعات من أطراف منافسة بأنها مصابة بحمى الوادي المتصدع.

الجامعة العربية والفشل في دعم ميزانيات الحكومات الصومالية بعد الحرب الأهلية:

بعد عشر سنوات من انهيار الدولة في الصومال تم النجاح في تشكيل أول حكومة انتقالية معترف بها عربيا ودوليا في عام 2000م، وهي الحكومة التي ترأسها عبد القاسم صلاد حسن. وتتابعت بعدها حكومات صومالية انتقالية كان آخرها حكومة الشيخ شريف شيخ أحمد إلى أن جاء الدور بحكومة حسن شيخ محمود. وقد كانت الحكومات الصومالية - بدءا من حكومة عبد القاسم صلاد حسن مرورا بحكومة عبد الله يوسف والشيخ شريف وانتهاء بالحكومة الحالية غير الانتقالية التي يترأسها حسن الشيخ محمود - تطالب الدول العربية بعقد مؤتمر عربي لإعادة إعمار الصومال وبدعم ميزانية الحكومة الصومالية شهريا بمبلغ محدود أقصاه عشرة ملايين دولار، بحيث تتعهد كل دولة عربية على تسديد حصة من هذا المبلغ، لكن واحدا من هذين المطلبين لم يتحقق.! وكانت آخر التعهدات العربية ما أعلنت عنه الجامعة العربية من أن مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه في شهر سبتمبر من عام 2014م قد قرر بدعم موازنة الحكومة الصومالية بمبلغ 10 ملايين دولار شهريا". [2] وكانت هنالك تعهدات مماثلة لنفس المبلغ من قمم واجتماعات عربية سابقة إلا أن القرار لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن!

وقد تكون هنالك دول عربية قدمت مساعدات مالية مقطوعة للحكومة الصومالية خارج إطار الجامعة العربية. لكن الجزائر كانت من الدول العربية القلائل التي تنفذ تعهداتها تجاه الصومال من خلال مؤسسة الجامعة العربية. فقد سددت الجزائر مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي، تمثل حصتها في صندوق دعم الصومال الذي أقرته القمة العربية في الدوحة عام 2013م. حيث سلم سفير الجزائر في مصر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية نذير العرباوي بمقر الجامعة في القاهرة لسفير الصومال في القاهرة السيد عبد الله حسن صكا بمبلغ 1.5 مليون دولار. [3] وصرح السفير العرباوي أن البادرة لا تمثل فقط التزام الجزائر بتسديد حصتها في صندوق دعم الصومال، ولكن هي تجسيد لمشاعر تضامن الشعب الجزائري مع أشقائه في الصومال لتخفيف معاناتهم وتعزيز مؤسساتهم الوطنية. من جهته نوه سفير الصومال بالقاهرة بمساندة الجزائر الدائم للصومال .

هنالك تخوف لدى الطرف العربي من عدم استفادة الطرف الصومالي من الدعم المقدم له من قبل الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها في المجالات المحددة لهذه المساعدات!. نظرا لما يشاع من انتشار الفساد وضعف الكفاءة. وعلى ذلك يعلق السفير حسني قائلا:" كان هنالك دعم مادي قدم إلى كل الحكومات الصومالية الانتقالية، إما دعم مباشر من الأمانة العامة،

---

[1] – المصدر السابق نفسه.

[2] - نادر سمير ، الجامعة العربية تسلم الرئيس الصومالي بمبلغ مليون دولار، صحيفة صدى البلد، الصادرة بتاريخ: الاثنين، 29.12.2014 م، http://www.el-balad.com/1314857

[3] - صحيفة النهار، الجزائر تسدد 1.5 مليون دولار حصتها في صندوق دعم الصومال، 21/05/2014 ، http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/208884-%

أو دعم مقدم من الدول الأعضاء. ولكن تلك الحكومات لم تستفد عن هذا الدعم المادي على النحو المطلوب". وعندما سأله الباحث سؤالا مباشرا عن رقم محدد لهذا الدعم؟. أجاب السيد حسني بأن:" السعودية قدمت 30 مليون دولار، والأمانة العامة قدمت من جانبها ما مجموعه 20 مليون دولار".[1] وهذا مبلغ مادي زهيد مقارنة بعمر الأزمة الصومالية الذي استمر لأكثر من عقدين من الزمان. وكانت آخر تلك المساعدات ما أعلنته الجامعة العربية بـ" أن أمينها العام د. نبيل العربي سلم للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود خلال لقائهما بالقاهرة في ديسمبر 2014م شيكا بمبلغ مليون دولار كمقدمة للدعم العربي للصومال، وتنفيذا لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب في شهر سبتمبر من عام 2014م بدعم موازنة الحكومة الصومالية بمبلغ 10 ملايين دولار شهريا".[2]

وقد أشار عبد القاسم صلاد حسن رئيس أول حكومة انتقالية معترفة بها إلى أن "هنالك بون شاسع بين ما كان يتم التعهد به في القمم العربية وما يتم تنفيذه على أرض الواقع، وأشاد صلاد بدور كل من السعودية والسودان في دعم الحكومات الانتقالية ماديا.[3] وحتى عندما اهتمت إحدى القمم العربية في دعم الصومال، وهي قمة بيروت في مارس 2002م، واعتمدت القمة " بمبلغ 56 مليون دولار لدعم جهود المصالحة في الصومال، إلا أن الاعتمادات المالية في تلك القمة لم يصل منها شيء للحكومة الصومالية"[4] الانتقالية آنذاك. في حين يتضح من تأكيدات المختص بالملف الصومالي، السيد سمير حسني: كيف كانت جهود الجامعة العربية في الصومال متواضعة في الصومال . وتشير التقارير إلى أن جل اهتمامات الجامعة العربية كانت قد اكتفت بإصدار القرارات التي لم تجد طريقها للتطبيق !. ولعله كان من الحسنات أن قرارات وبيانات الجامعة العربية على مستوى القمة أو الوزراء أو المندوبين لم تنس ذكر الصومال طيلة فترة الحرب الأهلية، بالتأكيد على الوحدة والسلامة الإقليمية للصومال، ودعوة الفصائل المتقاتلة للجلوس إلى طاولة الحوار. فعلى الرغم من " عقد عدد من الاجتماعات لبحث مبادرات السلام الصومالية في عدد من المدن والعواصم العربية (القاهرة والخرطوم وصنعاء وجيبوتي وجدة) فإن هذه التحركات لم تخرج في أنها كانت مبادرات فردية من قبل بعض الدول العربية، ولم تكن مبادرات عربية جماعية. كما أن الجهود العربية لتحقيق المصالحة تعثرت ولم تحقق شيئا يذكر على أرض الواقع، نظرا لانعدام الإصرار والجدية، وغياب آليات عربية فعّالة للتنفيذ والمتابعة. وبعد أحداث 11 سبتمبر بدت الدول العربية منشغلة بنتائجها على الصعيد السياسي والأمني والعسكري؛ وهو ما أتاح لدول الجوار مع الصومال التفرد بملف الصومال بعيدا عن الجامعة (والدول) العربية.

كل ذلك جعل الدور العربي إزاء الأزمة الصومالية بمراحلها المختلفة دورا استطلاعيا وإنسانيا أكثر من كونه دورا أساسيا وفعّالا، وحتى عندما "عقدت جيبوتي أول مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية في منتصف يوليو عام 1991م، كان

---

[1]– سمير حسني، مصدر سابق ، المقابلة نفسها.

[2] - نادر سمير ، الجامعة العربية تسلم الرئيس الصومالي بمبلغ مليون دولار، صحيفة صدى البلد، الصادرة بتاريخ: الاثنين، 29.12.2014 م، http://www.el-balad.com/1314857

[3]– السيد عبد القاسم صلاد حسن (الرئيس الأسبق في الصومال)، مقابلة معه عن دور الجامعة العربية في الصومال خلال انهيار الدولة، في منزله في القاهرة، بتاريخ: **2013/03/15م**.

[4]– د. راغب السرجاني، أنت والصومال، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،1433هـ/2012م، ص:72.

الوجود العربي في مقعد المراقب".![1] في الوقت الذي كان الأمر يتطلب تحركا عربيا عاجلا على أعلى المستويات للحفاظ على دولة عضو في الأسرة العربية تتعرض للانهيار والتلاشي. كما كان مثل هذا التحرك يمثل واجبا قوميا لتأمين المصالح العربية في تلك المنطقة الحساسة!.

مظاهر غياب الدور العربي في الصومال:

كان هنالك غياب واضح للدور العربي في الصومال منذ بداية الأزمة، وكان من مظاهر هذا الغياب:

1. ترك العرب إدارة الملف الصومالي لدول الجوار:

حرصت إثيوبيا منذ البداية على أن تكون طرفا أساسيا في تسوية الأزمة الصومالية بما يتوافق ومصالحها ، كما اجتهدت على ألا يكون للدول العربية أي دور فاعل في شأن الصومال حتى لا يؤثر ذلك على سير استراتيجيتها في الصومال، والعرب من جهتهم انصاعوا لهذا المخطط بدون تضحيات. ففي القاهرة مقر الجامعة العربية "عقدت القمة الإفريقية التاسعة والعشرون عام 1993م، وفي تلك القمة تم تفويض إثيوبيا متابعة تطورات ملف الأزمة الصومالية والإشراف المباشر على المصالحة الوطنية في الصومال". [2] المفارقة هنا أن تأييد الدول العربية - وعلى رأسها مصر التي تستضيف مقر الجامعة العربية وأكبر دولة عربية- في إسناد الملف الصومالي إلى إثيوبيا يعد موافقة ضمنية من الدول العربية على هذا القرار الإفريقي في القاهرة، بالرغم من علمهم الحساسية التاريخية الموجودة بين الصومال وإثيوبيا. فالدول العربية بذلك تكون قد تعمدت بترك الملف الصومالي لكل من يرغب في احتضانه كائنا من كان!. من هنا بدأ الإهمال العربي للشأن الصومالي بعد انهيار الدولة في الصومال. والموقف المصري المثير للجدل جاء " عندما تدخلت إثيوبيا في الصومال عسكريا عام 2006م وصرح الرئيس المصري السابق حسني مبارك لوسائل الإعلام بأنه يتفهم هذا التدخل ويتقبل مبررات إثيوبيا في هذا الغزو". [3] وكما برر العرب الغزو الإثيوبي سكتوا عن الغزو الكيني لجنوب الصومال عام 2011م. وقد وصف الكاتب المصري المختص في شأن القرن الإفريقي د. حمدي عبد الرحمن حالة الإهمال العربي الرسمي للشأن الصومالي بقوله: "أن العرب الذين أبدوا على غير استحياء، تفهمهم للغزو الإثيوبي للصومال عام 2006م قد تجاهلوا بالمرة الغزو الثاني لأراضي دولة عربية من قبل القوات

---

[1]– جمال محمد السيد ضلع، " الحرب الأهلية في الصومال"، ورقة قدمت في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات ا لإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، 29–30 مايو 1999م، مطبعة جامعة القاهرة، ص:315.

[2]– د أمين يوسف قائد اليوسفي،اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر،2008م، ص:120.

[3]– السفير: عبد الله حسن محمود (مندوب الصومال في الجامعة العربية وسفيرها في القاهرة)، مقابلة معه في مكتبه في القاهرة في:2013/03/18م.

الكينية وكأنهم كما يقول المثل العامي "جعلوا أذنا من طين وأخرى من عجين ".[1] فالقوات المسلحة لهاتين الدولتين لا زالت موجودة في الصومال حتى الآن بينما تغيب الجيوش العربية عن الساحة الصومالية ما عدا الجيش الجيبوتي.

وفي تفسيره لغياب الدور العربي في الملف الصومالي وتفهم الرئيس المصري السابق للغزو الإثيوبي للصومال يقول الخبير السوداني في القرن الإفريقي البرفيسور حسن مكي: إن " الجامعة العربية تاريخيا لم تكن من أجندتها الدولة الصومالية باستثناء مصر التي كانت تستخدم الصومال في حالة النزاع مع إثيوبيا.! وتفهم حسني مبارك يعني أن أنه لم يكن يريد في دخول نزاع إقليمي مع إثيوبيا، ولهذا ترك أمر الصومال لأميركا وإثيوبيا". [2] وقد اعترف السفير سمير حسني ضمنيا بالدور العربي المهمش في الصومال، وتخلي الجامعة العربية عن هذا الملف للقوى الإقليمية المنافسة.! حين قال:" هنالك جانبان اعترضا على دور الجامعة العربية في الصومال، قوى إقليمية لم تكن راضية في قيادة الجامعة العربية للملف الصومالي، مما اضطر الجامعة لأن تأخذ بعين الاعتبار مصالح تلك القوى. الجانب الثاني الذي اعترض على دور الجامعة – حسب رأي السيد سمير حسني- هو الظروف والمتغيرات التي مرت بها الجامعة العربية، من انفجار عدد من الأزمات في آن واحد، والتي تزامنت مع الأزمة الصومالية، بدءا من أزمة الخليج وحتى سوريا اليوم. كل ذلك أدى إلى وضع عقبات أمام دور الجامعة العربية في الصومال".[3] المبررات التي ساقها المختص بالملف الصومالي في الجامعة العربية تبدو غير مقنعة لأنه لا يمكن لأي قوى إقليمية أو دولية أن تفرض على الجامعة العربية على ترك مصالحها وعدم إنقاذ دولة عضو في الجامعة العربية تتعرض وحدتها وسيادتها لخطر الزوال ويتعرض شعبها للإبادة، وهي الصومال.

2. الجامعة العربية لم تعقد قمة عربية طارئة للشأن الصومالي منذ بداية الأزمة الصومالية

الوضع الصومالي الذي كان متدهورا لأكثر من عقدين كان يستلزم عقد العديد من القمم العربية من أجل مناقشة الأزمة الصومالية وكيفية معالجتها!، وفي ذلك يعلق أحد الكتاب الصوماليين قائلا:" لم نسمع حتى الآن دولة عربية تدعو إلى عقد قمة عربية بخصوص التطورات في الصومال، ومناقشة ملفاته الساخنة بصورة جدية، في حين نسمع بين الحين والآخر عقد قمم عربية هنا وهناك في العواصم العربية لقضايا أخرى لا تقل القضية الصومالية أهمية عنها.! ألا يستحق الشعب الصومالي أن يجد الاهتمام الكافي من أشقائه العرب"؟ [4]. إن الشعب الصومالي كان يتطلع إلى أن يرى خطوات جادة لحلحلة أزمته من قبل أشقائه في جامعة الدول العربية إلا أن الاستجابة لم تكن على مستوى التحدي.

---

[1]– أ.د. حمدي إبراهيم (الكاتب المصري، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة)، بمقال بعنوان: "غزو الصومال وغياب الوعي العربي"، الجزيرة نت، بتاريخ: الجمعة 1432/12/15هـ – الموافق 2011/11/11م، ص:2.

[2]– أ.د. حسن مكي محمد، (الخبير في دراسات القرن الإفريقي ومدير جامعة إفريقيا العالمية) مقابلة معه في مكتبه، الخرطوم2013/03/01م.

[3]– السفير سمير حسني، مقابلة في مكتبه بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: بتاريخ2013/03/17م.

[4]– عبد الرحمن سهل، هل ينجح العرب في حلحلة الأزمة الصومالية، مصدر سابق، ص ص 3-4.

3. عدم زيارة أي من أمناء عام جامعة الدول العربية للصومال منذ بداية الأزمة:

من أبرز مظاهر عدم إيلاء الجامعة العربية الاهتمام اللازم للشأن الصومالي أن أي من أمناء الجامعة الدول العربية لم يقوم بزيارة الصومال، سواء الأمين الحالي – د. نبيل العربي- أو من سبقوه منذ انهيار الدولة في الصومال قبل 25 عاما، بينما كانت تتكرر زيارات أمناء الجامعة العربية لمناطق أخرى عربية. ودليل ذلك أن السيد/عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية المعروف بنشاطه واهتمامه للقضايا العربية " زار لبنان أكثر من ثلاثين مرة في أزماته السياسية، وزار العراق واليمن والسودان وفلسطين ولم يقم بزيارة الصومال يوما واحدا" [1]. ومنذ زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان لمقديشو في التاسع عشر من رمضان 1433ه/19 أغسطس 2011م، تدفقت وفود إقليمية ودولية عالية المستوى على الصومال لأسباب ومسميات مختلفة، إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يكن من بين من زار الصومال.! وعن سبب عدم زيارة أمناء الجامعة للصومال طرح الباحث سؤالا على مندوب الصومال في الجامعة، السفير عبد الله حسن محمود، والذي أجاب بأنه: " كان يطلب من كل أمناء جامعة الدول العربية منذ انهيار الدولة في الصومال، بدءا من عصمت عبد المجيد، مرورا بعمرو موسى، وانتهاء بالأمين العام الحالي د. نبيل العربي، بأن يقوموا بزيارة الصومال دون جدوى، إلا أن الأخير تعهد بزيارة الصومال قبل نهاية أبريل 2013م".[2] ولكن الزيارة لم تتحقق حتى الآن بصورة حقيقية تعطي القضية الصومالية الاهتمام اللازم واللائق. فقد جاءت زيارة الأمين العام للجامعة العربية السيد د. نبيل العربي للعاصمة الصومالية أخيرا في ديسمبر 2014م كعضو ضمن وفد عربي رفيع زار مقديشو، وهو الوفد الذي كان بقيادة سمو الأمير صباح خالد حامد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، وكان ضمن أعضاء الوفد المرافق للأمير الكويتي كل من الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي ووزير خارجية موريتانيا. وقد استقبل الوفد في المطار كل من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء د. عبد الولي شيخ محمد. ولم يدل السيد نبيل العربي بأية تصريحات في المطار أو بعد انتهاء الزيارة أسوة بباقي أعضاء الوفد فقد "أعلن الأمير خالد بأن الكويت ستعيد فتح سفارتها في مقديشو كما تعهدت موريتانيا أيضا بفتح سفارتها في الصومال. أما السيد د نبيل العربي فيبدو أنه اكتفى بأن يكون مجرد عضو في وفد سمو الأمير، ولم يصرح بأي شئ، مما يدل على أن مهمة الوفد العربي الزائر بقيت ضمن اهتمامات دولة الكويت الشقيق للشأن الصومالي ولكونها رئيسة دورة الجامعة العربية في ذلك التاريخ.

وبهذا انتهى حوالي ربع قرن من الزمان منذ بداية الأزمة الصومالية عام 1991م دون أن يزور وفد يقوده أمين عام للجامعة العربية للصومال. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على عدم اهتمام واضح من قبل إدارة جامعة الدول العربية للشأن الصومالي. وهو ما يثير التساؤل لدى الشعب الصومالي والشعوب العربية الحية الأخرى عن دور هذه المنظمة.!!!

---

[1]– أنور أحمد ميو، مراجعات إستراتيجية في الشأن الصومالي، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2011م، ص: 30.

[2]– السفير عبد الله حسن محمود، سفير الصومال في القاهرة، ومندوبها في جامعة الدول العربية، مقابلة معه في مكتبه في القاهرة

الأسباب من وراء ضعف الدور العربي في الصومال:

هنالك تساؤل ملح فحواه، من همّش الدور العربي في الصومال؟، هل العرب هم من همّشوا أنفسهم في الصومال، أم أن هنالك أطراف أجنبية تعمل على تهميشهم على الدوام؟. طرح الباحث أسئلة حول من همّش العرب في الملف الصومالي على عدد من الباحثين وأهل الاختصاص. وكانت إجاباتهم تتفاوت في عدد من الأسباب.

1. السبب الأول قد يعود فعلا إلى أزمة المعلومات:

فيما يدور في الصومال، إذ أن صانع القرار العربي لا يلم كثيرا فيما يدور في الصومال، بسبب غيابه في أجندة مراكز البحث والدراسات العربية، وقلة اهتمام الإعلام العربي كذلك في تسليط الضوء على المشهد الصومالي ضمن اهتماماته الإعلامية وتقاريره اليومية ما عدا إعلام قناة الجزيرة ومراكز دارساتها في الآونة الأخيرة. كما أن الصومال نفسه لا يملك وسائل إعلامية عربية تذكر تهتم بالمشاهد العربي. كل ذلك جعل صانع القرار العربي والشعوب العربية تعيش أزمة معلوماتية فيما يدور في الصومال.

2. اندلاع حرب الخليج وتهميش الغرب للدور العربي في الصومال:

السفير سمير حسني مسؤول ملف الصومال في الجامعة أكد أن " أن الغرب لا يرحب بالدور العربي في الصومال، وتشعر الجامعة العربية بأن هنالك سعيا غربيا يعمل على إبعاد الصومال عن محيطه العربي ويربطه بدلا من ذلك بالمحيط الإفريقي".![1] ولعل غياب وجود قوات عربية وسط القوات الإفريقية العاملة في الصومال " الأميصوم"، – عدا الجارة جيبوتي- يبرهن على هذا الاتجاه.!

لكن من جانب آخر، هنالك من يميل إلى أن "النظام العربي بسبب ما لديه من مشاكل لم يكن بإمكانه أن ينقذ الصومال، وذلك أن حرب الخليج الثانية تزامنت مع الأزمة الصومالية، وأن معركة عاصفة الصحراء في الكويت اندلعت في 15 يناير 1991م بعد أقل من أسبوعين من سقوط سياد بري، وأن توقيت انهيار نظام بري في 26 يناير 1991م صادف يوم دخول القوات العراقية في منطقة الخفجي بالسعودية. ثم بعد انتهاء الحرب انشغل العرب بتداعيات حرب الخليج". [2] فالدول العربية المركزية مثل السعودية كان لديها حريق هائل بالقرب منها في حرب الخليج في الكويت!. فقط مصر كان لديها هامش حركة، ولكنها ركزت بالملف الخليجي والملف الفلسطيني على حساب الملف الصومالي. ولكن بالرغم من انتهاء حرب الخليج بعد فترة محدودة إلا أنه لم يحدث تحرك عربي نحو الشأن الصومالي. مما يبرهن على أن الملف الصومالي لم يكن يحظى عربيا بالأولوية اللازمة منذ البداية.

---

[1] – السفير سمير حسني: المصدر السابق، المقابلة نفسها.

[2] – طاهر محمود جيلي، وزير الإعلام الصومالي الأسبق، في مقابلة معه في مقديشو بتاريخ 2 فبراير 2013م.

3. الطرف الصومالي ودوره في عدم فاعلية الدور العربي:

ألقى السيد سمير حسني باللائمة في عدم فاعلية الدور العربي في الصومال على الطرف الصومالي قائلا: " إن عدم فعالية الدور العربي في الصومال يعود للطرف الصومالي نفسه، سواء كان ذلك مندوب الصومال في الجامعة العربية أو وزارة الخارجية الصومالية نفسها، إذ أنه كان للصومال مندوب دائم في الجامعة العربية طيلة فترة الأزمة، وأن فعّالية الدور العربي تأتي عادة بعد فعالية الدور الصومالي في الجامعة، فمندوب الصومال أو الخارجية الصومالية لا يقومون بتقديم مطالب محددة عن بلدهم في مؤتمرات الجامعة، ولا يقومون بتسويق قضايا بلدهم كما ينبغي.! خذ مثالا على مؤتمر قمة الدوحة في (26/مارس 2013م)، فقد تم تحديد ثلاث قضايا في أجندة المؤتمر، هي: القضية الفلسطينية والأزمة السورية وقضية تطوير الجامعة العربية. وقد تم تقرير هذه الأجندة في مؤتمر وزراء خارجية العرب في بداية مارس 2013م، والصومال كان مشاركا في المؤتمر ولم يتم تقديم أية أجندة تتعلق بالصومال، وهذا شأن يعود إلى الطرف الصومالي نفسه". [1] ! وهذه فعلا إشكالية أخرى وتحدي كبير للحكومات الصومالية والنخبة الصومالية التي لم تكن تملك استراتيجية أو رؤية واضحة لتحديد احتياجاتها وتسويق قضايا شعبها من خلال آليات الجامعة العربية. من هنا يكون على الحكومة الصومالية أن تراجع حساباتها في التعامل الإيجابي مع الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها، بوضع رؤية وبرنامج صومالي واضح فيما يتعلق بتطوير العلاقات الصومالية العربية في المجالات كافة.

4. غياب الرؤية والإستراتيجية وعدم وجود آليات عربية فاعلة للتعامل مع الأزمة الصومالية:

إن غياب إستراتيجية عربية تجاه الصومال كان السبب الرئيس في تهميش الدور العربي في الصومال. ويضيف السفير الصومالي محمود شريف بأن " العرب كيانات سياسية لا تربط بين بعضها البعض رؤية إستراتيجية موحدة، ولدى تلك الدول أحيانا مصالح متناقضة، كما أنه لم تكن لدى الدول العربية آليات فاعلة محددة لفرض السلام في الصومال، لأن العرب ليسوا قوة واحدة. بناء علي ذلك لم يكن السند العربي ممكنا في الصومال" [2]. أما أ.د. حسن علي الساعوري من السودان فيؤمن بأن " الإستراتيجية معدومة لدى العرب بصورة عامة، ولدى الدول الرئيسة منها بصورة خاصة"، وأضاف أن السودان كان يدرك أهمية الصومال، وكان يمكن أن يقوم بدور محوري في إستراتيجية إنقاذ الصومال إلا أن القوى الدولية حذرته، فاتجه إلى دعم الجانب التعليمي في الصومال، وكان على الدول العربية الصديقة للغرب والتي لم تكن أمامها مثل تلك التحديات أن تقوم بإنقاذ الصومال مثل مصر والسعودية والإمارات". [3]

---

[1] – سمير حسني، المصدر السابق، المقابلة نفسها.

[2] – السفير محمد شريف محمود، وكيل وزارة الخارجية بالصومال، مقابلة معه في مقديشو، بتاريخ 2013/02/16م.

[3] – أ.د. حسن علي الساعوري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النيلين بالسودان، مقابلة معه عن الدور العربي في الصومال في مكتبه في الخرطوم بتاريخ:2013/03/02م.

إن الأسباب التي تتحدث عن التهميش الخارجي للدور العربي في الملف الصومالي ليست أسبابا موضوعية، مثل أن الغرب كان يهمش العرب في الصومال، لأن معظم الدول العربية، خاصة الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي في العالم العربي مثل مصر ودول الخليج، لديها صداقات وعلاقات قوية مع الغرب ومع الولايات المتحدة بالذات. وإذا كان لدى هذه الدول اتجاه ملح لإنقاذ الصومال بحجة أن ضياع الصومال يؤثر على مصالحها وأمنها القومي، فلم يكن بإمكان أية قوة إقليمية أو دولية أن تمنعها من حماية مصالحها الحيوية وممارسة دورها الحيوي في الصومال.

تبقى المشكلة بعد ذلك إذن في عدم وجود إستراتيجية عربية مشتركة وآليات فاعلة للتعامل مع الشأن الصومالي حفاظا على المصالح الحيوية. ولعل هذا هو السبب الرئيس في تهميش العرب في الصومال.

النتائج السالبة الناتجة عن غياب الدولة في الصومال

أدى غياب الدولة في الصومال لفترة طويلة وغياب دور عربي ودولي فاعل يتعامل مع هذا الوضع لظهور بدائل سلبية أخرى نتيجة لحالة الفراغ والإهمال تمثلت بـ:

- ظهور القرصنة في الممرات المائية الحيوية للتجارة الدولية. وهو ما جلب خسائر كبيرة لاقتصاديات الدول العربية والمجتمع العالمي ككل. وقد قدر تقرير للبنك الدولي خسائر الاقتصاد العالمي بسبب القرصنة في المياه الدولية القريبة للصومال بما " يقدر سنويا بمبلغ 18 مليار دولار". [1] ويشير التقرير نفسه إلى أنه لن يتسنى التوصل لحل مستدام لإنهاء القرصنة في الصومال إلا عن طريق إعادة إنشاء دولة صومالية قادرة على البقاء وعلى تقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي في جميع أنحاء البلاد، وذلك للحد من الفقر وخلق فرص عمل بديلة. على أن يتم التركيز على تقديم خدمات أفضل في قطاعات الصحة والتعليم والتغذية وغيرها من الخدمات الأساسية ، لاسيما لمن يعيشون في المناطق التي تزدهر فيها أعمال القرصنة . وقد تأثرت اقتصاديات دول عربية عديدة سلبا بنشاط القرصنة مثل مصر ودول الخليج. إذ يعتبر سفينة ستار سيرس السعودية أكبر سفينة تجارية استولي عليها القراصنة الصوماليون حيث طالبوا بفدية تقدر 25 مليون دولار.
- استمرار العنف وظهور أنشطة غير قانونية مثل انتشار الإرهاب وإلقاء أو دفن النفايات السامة في المياه والأراضي الصومالية والصيد غير القانوني في المياه الصومالية التي توسعت إلى خارج الصومال.
- استحواذ دول الإيقاد على الملف السياسي الصومالي وتحول الدول العربية إلى ضيوف في إدارة هذا الملف الحيوي الذي يؤثر بصورة مباشرة على المصالح العربية الحيوية.

[1] - موقع صحيفة أخبار الخليج، خسائر عمليات القرصنة الصومالية مستمرة، نيروبي – من أورينت برس، الرابط: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12810/article_touch/20045.html

المبحث الثالث: الدور الجيبوتي في الصومال مقارنة مع الدول العربي الأخرى

لم يكن للصومال مع الدول المجاورة صداقة تستحق التضحية، فكينيا وإثيوبيا تبدو علاقاتهما بالصومال مشوبة بالحذر نتيجة رواسب تاريخية وسياسية، ولكن دور جيبوتي يعد مضيئا طيلة فترة الأزمة الصومالية . وتشترك الدولتان –الصومال وجيبوتي– " بخط حدودي مباشر يصل طوله نحو 58 كيلومتر، وهو أقصر خط حدودي يربط الصومال مع أي من دول الجوار الثلاث. وقد حصلت جيبوتي على استقلالها عن فرنسا 27 في يونيو 1977م".[1] وهي الدولة العربية الوحيدة من بين دول الجوار الجغرافي للصومال.

العلاقات الصومالية الجيبوتية:

تتميز العلاقات الصومالية الجيبوتية بامتلاكها لعدد من عوامل التعاون والوشائج التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية المشتركة. تاريخيا كانت جيبوتي تعد جزءا من" الأمة الصومالية في منطقة القرن الإفريقي التي تعرضت لغزو واحتلال استعماري، أدى إلى تقسيم هذه الأمة إلى مناطق نفوذ لقوى استعمارية مختلفة. وبعد استقلال الصومال فإن القيادة الصومالية قامت بدور كبير في تأييد نضال الشعب الجيبوتي في نيل استقلاله. وقاد الصومال مساعي دبلوماسية إقليمية عربية وإفريقية في استقلال جيبوتي"[2] من الاستعمار الفرنسي.

بعد انهيار الدولة في الصومال أرادت القيادة الجيبوتية أن ترد الجميل للشعب الصومالي، وأدركت أن الفوضى السياسية في الصومال تمثل مؤشر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة، وبالتالي حاولت جيبوتي في ضوء إمكاناتها ورؤيتها الخاصة أن تتعامل مع هذا التهديد، بالقيام بمبادرة سياسية لاختراق الأزمة الصومالية، مستفيدة من الرصيد الثقافي والاجتماعي والتاريخي المشترك بين الشعبين.

مجالات تحرك جيبوتي في حلحلة الأزمة الصومالية:

تحركت جيبوتي في محاولاتها لمعالجة الأزمة الصومالية في العديد من المجالات السياسية والأمنية والإنسانية. ففي المجال السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية: حرصت دولة جيبوتي على الرغم من حجمها الصغير ديموجرافيا وجغرافيا (مساحتها 23 ألف كلم2) ومحدودية إمكاناتها المادية على أن تتمسك بالملف الصومالي ولا تتركه للقوى الإقليمية الأخرى التي تحاول أن تتفرد به. فأهم مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية تمت في أراضي جيبوتي، بدءا من:

---

[1] علي محمد علي، سياسات دول الجوار الجغرافي تجاه الحرب الأهلية في الصومال1991 2006م، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2011م، ص:41.

[2] – المصدر السابق نفسه، ص ص:41–42..

أولا: مؤتمري جيبوتي للمصالحة الصومالية، الأول والثاني، واللذان عقدا في كل من مايو ويوليو من عام 1991م. أي بعد انهيار حكومة سياد بري بخمسة أشهر فقط . وتمخض عن **المؤتمرين** تشكيل حكومة انتقالية لمدة سنتين برئاسة على مهدي. [1] ولكن تلك الحكومة لم تنجح بسبب اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية.

ثانيا: مؤتمر جيبوتي للسلام في الصومال والذي انعقد في منتجع "عرتا" عام 2000م ولمدة ستة أشهر. وقد جاء المؤتمر بمبادرة من الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 1999م. وتمخض عن هذا المؤتمر اختيار برلمان مكون من 275 عضوا. حيث قام البرلمان بعد ذلك باختيار رئيس للجمهورية هو السيد عبد القاسم صلاد حسن، وتم تعيين السيد على خليف جلير رئيسا للوزراء. [2] يشرح السفير الجيبوتي لدى الصومال السيد/طيب دبد روبله، نجاح جمهورية جيبوتي وشعبها في تنظيم هذا المؤتمر الذي شارك في فعالياته حوالي ثلاثة آلاف مشارك من أبناء الصومال، قائلا" لقد كانت هنالك أطراف كثيرة تحاول عرقلة الدور الجيبوتي. جمهورية جيبوتي بحجمها وإمكاناتها المحدودة لم تكن لتتمكن من تنظيم مثل هذا المؤتمر وتحمل تكلفته الكبيرة، لولا أن الشعب الجيبوتي بأكمله وقف مع مساعي الحكومة وتبرع كل فرد بما يملك. فالتجار تبرعوا بقسط من مالهم، والموظفون في الدولة تبرعوا بمرتباتهم الشهرية، والرعاة تبرعوا بجزء من ماشيتهم لإطعام الضيوف، والصيادون تبرعوا بأسماكهم، حتى الذين كانوا يتاجرون بالسواك أتوا بالسواك لإخوانهم من أجل إنجاح هذا المؤتمر". [3] وقد نالت الحكومة الصومالية الانتقالية المنبثقة عن هذا المؤتمر اعتراف المجتمع الدولي، وأدى ذلك أيضا عودة الصومال إلى شغل مقعده في المنظمات الإقليمية والدولية.

ثالثا: مؤتمر جيبوتي للمصالحة بين حكومة عبد الله يوسف وتحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد: فبعد مفاوضات ماراثونية بين الطرفين تم توقيع اتفاقية جيبوتي الرابعة بين الطرفين بإشراف المجتمع الدولي في نوفمبر 2008م. وكان من نتائج هذا المؤتمر انسحاب القوات الإثيوبية التي غزت الصومال في ديسمبر من عام 2006م من الصومال وانتخاب الشيخ شريف رئيسا للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة عمر عبد الرشيد علي شرماركي وتكوين برلمان جديد مكون من 550 عضوا.

رابعا: المشاركة في مهة الاتحاد الإفريقي في الصومال: إذ أن جيبوتي تشارك بكتيبتين عسكريتين في عملية الاتحاد الإفريقي " الأميسوم" في إقليم هيران بوسط الصومال.[4]

---

[1]– د. الأمين عبد الرازق آدم، جيبوتي: الأهمية الإستراتيجية والعلاقات بدول الجوار،الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2011م ص:111.

[2]– المصدر السابق نفسه،:112 ص.

[3]– السفير طيب دبد روبله، سفير جمهورية جيبوتي لدى الصومال، مقابلة معه في مكتبه عن الدور الجيبوتي في الصومال، مقديشو،2013/02/11م.

[4]– السفير طيب دبد روبله، مصدر سابق، المقابلة نفسها.

الإنجازات التي حققتها جيبوتي من خلال وجودها العسكري في الصومال:

وعن الإنجازات التي حققتها القوات الجيبوتية خلال ستة أشهر الأولى من وجودها يشرح السفير الجيبوتي في الصومال السيد طيب دبد روبلة دور تلك القوات، وأن الهدف الأساسي من إرسالها يعني تحقيق تطابق وتناغم بين الدورين السياسي والأمني الذي تضطلع به دولة جيبوتي في الصومال. فعلى الرغم من محدودية الزمن الذي كانت هذه القوات في الصومال إلا أن جهودها نالت رضا المواطنين الصوماليين، فقد خرجت هذه القوات من الروتين الذي تقوم به بقية قوات الأميسوم في الصومال، فاستطاعت بفضل الوشائج الأخوية والانتماء المشترك بين الشعبين أن تتمازج تلك القوات بأهالي المنطقة حتى أحس المواطنون بأن هذه القوات جاءت فعلا لمساعدتهم في استعادة الأمن والاستقرار.

ولخص السفير الجيبوتي عن نجاحات تلك القوات :

- "إجراء المصالحات بين القبائل في المنطقة، من أجل تحقيق التعايش والتعاون والعمل معا ضد كل من يحاول الإخلال بالأمن والاستقرار كائنا من كان.
- تقديم تدريبات مكثفة لقوات صومالية محلية، لكونها الأقدر على المحافظة على الأمن والاستقرار، ولكي تحل تلك القوات محل القوات الإفريقية التي ستغادر الصومال لا محالة، فلابد من إيجاد قوات صومالية بديلة مؤهلة تستطيع تحمل مسؤولياتها في المحافظة على الأمن والاستقرار في الصومال. وأضاف السفير: بأن "عدد القوات الصومالية التي تم تدريبها حتى الآن يصل حوالي ألفى عنصر، ونرغب أن نصل إلى تدريب نحو ثلاثة آلاف فرد من الشرطة والجيش في الإقليم ".[1] وقد وفرت القوات الجيبوتية لهذه القوات كل ما تحتاج إليه من معدات وتدريبات تمكنهم من أداء مهامها.
- قامت القوات الجيبوتية كذلك بتأهيل مطار أوجاس خليف في هيران، ويمكن لكافة الطائرات حاليا أن تستخدمه.[2] كما قامت دولة جيبوتي بتنفيذ مشروع لإقامة حواجز خرسانية على نقاط الفيضان لنهر شبيلي في مدينة بلدوين. وأضاف السفير الجيبوتي بأن " كل هذه الأعمال التي تقوم بها القوات الجيبوتية خارجة عن تفويض قوات الاتحاد الإفريقي، وتدخل في إطار الجهود الجيبوتية الأخوية الخاصة من أجل مساعدة الشعب الصومالي الشقيق، ونريد من هذه الأنشطة أيضا أن تكون القوات الجيبوتية مثالا يحتذى به في مهمة القوات الإفريقية، وألا تظهر قواتنا كقوات احتلال.
- فيما يتعلق بالدعم العسكري للحكومة الصومالية، قدمت جمهورية جيبوتي أول عتاد عسكري بعد الرفع الجزئي للحظر الدولي للسلاح المفروض على الصومال منذ عام 1992م، من خلال مناسبة حضرها رئيس الوزراء الصومالي عبده فارح شردون في العاصمة جيبوتي في الرابع من أبريل 2013.[3]

---

[1]– المصدر السابق، المقابلة نفسها.

[2]– المصدر السابق ، المقابلة نفسها.

[3]– علي حلني، جيبوتي أول دولة تقدم مساعدات عسكرية إلى الصومال بعد رفع الحصار، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، الاثنين 28 جمادى الاولى 1434 هـ 8 ابريل 2013 العدد 12550، راجع موقع الصحيفة، الرابط: http://www.aawsat.com/

التكامل المفقود بين الدور الجيبوتي والدور العربي :

فيما يتعلق بالتكامل بين دور جيبوتي وبين باقي الدول العربية في الصومال، يقول السفير الجيبوتي السيد طيب دبد: "حاولت جمهورية جيبوتي أن تلفت انتباه الدول العربية لما يحدث في الصومال، هذا البلد الذي يعتبر منفذا أساسيا وموقعا استراتيجيا للاستثمار والتجارة الخارجية والأمن القومي العربي، إلا أن الدور العربي لا يرتقي إلى آمال وطموحات الشعب الصومالي، ونرى أنه لو كان هنالك تكامل وتعاون بين الدور الجيبوتي والدور العربي منذ البداية فإن أمد الأزمة الصومالية لم يكن يطول بهذا الشكل، وأدعو الجامعة العربية إلى أن يكون الملف الصومالي من أولويات اهتماماتها.[1]

سرّ النجاح في الدور الجيبوتي في الصومال؟

إن سر النجاح في الدور الجيبوتي في الصومال يعود إلى عدد من العوامل، منها:

- سعي جيبوتي إلى رد الجميل للشعب الصومالي، إذ أن الصومال كان قد بذل مجهودات كبيرة في سبيل استقلال جمهورية جيبوتي عن الاستعمار الفرنسي.
- القاسم المشترك بين الشعبين الصومالي والجيبوتي أعطي فرصا كثيرة لمد جسور الثقة والتواصل بين الطرفين، وهو ما مكّن جيبوتي من أن تجد في كل الأوقات مداخل ومخارج لحل الأزمة الصومالية.
- الصبر والإصرار والاستمرارية والجدية والفعالية التي قابلت بها جيبوتي وقيادتها بالشأن الصومالي.
- عدم وجود أجندة خفية سوى إيجاد حل للأزمة الصومالية، أعطى جيبوتي ثقة أكبر في التعامل مع القضية.
- إن جيبوتي انطلقت من رؤية استراتيجية ترمى إلى أن مصالحها مهددة إذا استمرت الفوضى وغياب الدولة في الصومال. وهي الرؤية التي كان ينبغي على باقي الدول العربية أن تتحلى بها. لأن المصالح العربية مهددة أيضا مثل المصالح الجيبوتية، ولأن انهيار الدولة الصومالية يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي ككل.
- إن جمهورية جيبوتي في منافستها مع دول الجوار الأخرى حرصت، منذ البداية على احتواء النفوذ الإثيوبي والكيني في المسألة الصومالية حسب امكاناتها المحدودة. وفضلت جيبوتي أن تقوم بمعالجة الأزمة بعيدا عن المبادرات الأخرى التي كانت تقدمها دول الجوار الأخرى بناء على رؤيتهم التي تخضع لمصالحهم الخاصة. ولو وجد تنسيق وتكامل مباشر بين الدور الجيبوتي وبين دور باقي الدول العربية في التعامل مع الأزمة الصومالية وطرق حلها ومعالجتها، بوضع وتوفير وتسخير الآليات والإمكانات المشتركة اللازمة لهذا الأمر، فإن أمد الأزمة لم يكن يطول بكل هذه المدة

[1]– السفير الجيبوتي في الصومال ، مصدر سابق .

المبحث الرابع: الدور العربي في مجال التعليم في الصومال في فترة غياب الدولة "الدور السوداني نموذجا":

عند انهيار الدولة في الصومال انهارت معها كل مؤسسات الدولة من تعليم وغيره، وصار الفاقد التربوي في الصومال يسجل لحوالي 80%، لهذا صار دعم التعليم من المجالات البارزة في المشهد الصومالي في فترة غياب الدولة. فعلى الرغم من أن كثيرا من الدول العربية أوفقت المنح الدراسية المباشرة التي كانت تقدمها للصومال قبل سقوط الحكومة المركزية عام 1991م، نظرا لغياب الدولة التي كانت تستقبل تلك المنح، إلا أن هنالك دولا عربية ضاعفت جهودها في تعليم أبناء الصومال خلال فترة الأزمة. وتعد جمهورية السودان نموذجا حيا للدور العربي في دعم التعليم في الصومال خلال تلك الفترة على المستوى الرسمي والشعبي. كما أن اليمن ضاعفت جهودها لدعم التعليم في الصومال كذلك. أما جمهورية مصر العربية فقد كان لها دور مهم في دعم التعليم في الصومال منذ الخمسينات من القرن الماضي عن طريق البعثات التعليمية والأزهرية في داخل الصومال وعبر المنح الدراسية المختلفة التي كانت تقدم للطلبة الصوماليين في الجامعات المصرية إلا أن هذا الدور تقلص بعد انهيار الدولة المركزية في الصومال. واستأنفت مصر المنح الدراسية الحكومية للصومال في " عهد حكومة الرئيس عبد الله يوسف أحمد الانتقالية عبر اتفاقية بين وزارتي التعليم العالي للبلدين، حيث تعهدت مصر بتقديم منح دراسية للصومال تبلغ خمسين (50) منحة دراسية حكومية سنويا".[1] بجانب المنح الدراسية التي يوفرها الأزهر للطلاب الصوماليين في المراحل الثانوية والجامعية خارج المنح الحكومية. وقد "رفعت مصر حاليا عدد المنح الدراسية للصومال الى مائتي (200) منحة دراسية بعد زيارة قامت بها وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي في الصومال السيدة خضرة بشير علي للقاهرة في أغسطس من عام 2015م. "[2] كما تعهدت مصر بإعادة ترميم مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية في الصومال .

الدور السوداني كنموذج لدعم التعليم في الصومال عربيا في عهد ما بعد انهيار الدولة:

ضاعف السودان عدد المنح الدراسية المقدمة للصومال في فترة الأزمة، انطلاقا من أن الحاجة إلى التعليم في الصومال أكثر إلحاحا في هذه الفترة الصعبة التي اختفت فيها المؤسسات التعليمية الرسمية في الصومال. المعروف أن الاهتمام السوداني بشأن التعليم في الصومال يعود " لأكثر من قرن مضى، فقد نشأت صلات قديمة بين العلماء والمصلحين في البلدين، فأول مدرسة نظامية في الصومال افتتحت على يد المعلم السوداني خير الله مطلع القرن الماضي في مدينة بربرا"[3]. فالسودان كان يقدم للصومال سنويا في عهد الحكومة المركزية السابقة حوالي ستة منح دراسية فقط، أما الآن فيصل عدد الطلبة الصوماليين

---

[1] – حليمة كلمية ورسمه، المستشار الثقافي للسفارة الصومالية في القاهرة، مقابلة معها في مكتبها بالقاهرة بتاريخ2013/03/17م.

[2] - مصر تعلن بتقديم منح دراسية للصومال، موقع راديو مستقبل في مقديشو، بتاريخ2015/08/17م.http://www.mustaqbalradio.com/?p=34386

[3] – بدر حسن شافعي، "الدور الإقليمي في الأزمة الصومالية"، مجلة آفاق أفريقية، (تصدر عن هيئة الاستعلامات المصرية)،المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، القاهرة: صيف 2007م، ص: 108.

الذين يحصلون على فرص تعليمية في السودان لأكثر من ألف طالب/ طالبة (1000) سنويا، وفي مختلف التخصصات العلمية والأدبية. إما على شكل منح دراسية أو قبول خاص.

ويقدم السودان تلك المنح الدراسية عبر الجهات التالية:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان، تقدم سنويا 150 منحة دراسية للصومال ابتداء من عام 2009م، وهي عبارة عن اتفاقية تمت بين الوزارتين السودانية والصومالية.
- منظمة رعاية الطلاب الوافدين[1] تقدم سنويا حوالي 300 منحة دراسية للطلاب الصوماليين.[2] بدءا من بداية التسعينيات من القرن الماضي، وهذه المنح كانت في ازدياد مستمر منذ ذلك الوقت.
- جامعة أفريقيا العالمية تقدما سنويا مائتي(200) منحة دراسية للطلاب الصوماليين ابتداء من عام 2000م.[3] وقد بدأت جامعة أفريقيا العالمية تقدم منحا دراسية للطلاب الصوماليين منذ أن كانت المركز الإسلامي الإفريقي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. ويضيف د.حاتم فضل السيد بأن جامعة إفريقيا العالمية قد خرّجت في " الفترة ما بين 2000-2012م حوالي 2400 طالب وطالبة صومالي. وأن الجامعة يدرس فيها جنسيات ينتمون إلى 72 دولة في العالم، وتعطي الأولوية في القبول للطلاب الصوماليين نسبة لخصوصية الوضع هناك في بلدهم، وأن الطلبة الصوماليين يدرسون جميع التخصصات العلمية والأدبية في الجامعة، وأنهم متميزون أكاديميا وأخلاقيا في الجامعة".[4]
- هنالك حوالي ثلاثمائة وخمسون (350) طالب/طالبة صومالي يحصلون على فرص قبول في الجامعات والمعاهد العليا السودانية سنويا عن طريق قبول خاص، وعبر رسوم دراسية يسددها الطالب عن نفسه.[5] ليصل مجموع الطلاب الصوماليين الذين يحصلون على فرص دراسية في السودان بألف طالب/طالبة.
- عدد الخريجين الصوماليين من الجامعات السودانية منذ انهيار الدولة في الصومال عام 1991م يتجاوز 12 ألف طالب/طالبة، بواقع ما معدله 500 خريج سنويا.[6] ويعود معظم هؤلاء إلى بلدهم الصومال.

الاعتراف بالشهادة الأهلية الصومالية:

إن الاعتراف بالشهادة الثانوية الأهلية في الصومال من قبل الحكومة السودانية كان بمثابة نقطة تحول في الاهتمام العربي بدعم التعليم في الصومال عامة وجمهورية السودان خاصة.

---

[1]– منظمة رعاية الطلاب الوافدين في السودان، منظمة حكومية تهتم برعاية شؤون الطلاب الوافدين في السودان.

[2]– عبد القادر محمود جولني، المستشار الثقافي للسفارة الصومالية في الخرطوم، مقابلة معه في مكتبه في الخرطوم، بتاريخ2013/03/04م.

[3]– د حاتم فضل السيد، عميد إدارة القبول والتسجيل بجامعة إفريقيا العالمية ولمدة عشرة سنوات ابتداء من عام2002– 2010م، مقابلة معه في مكتبه في الجامعة، في موضوع المنح الدراسية التي تقدمها جامعة إفريقيا العالمية للطلاب الصوماليين، الخرطوم:بتاريخ2013/03/04م.

[4]– د حاتم فضل السيد، المرجع السابق، التاريخ نفسه.

[5]– عبد القادر محمود على جولني، المستشار الثقافي للسفارة الصومالية بالسودان ، مقابلة معه في الخرطوم، بتاريخ2015/08/25م.

[6] - المصدر السابق نفسه، مقابلة معه بتاريخ2015/08/25م، الخرطوم- السودان.

والسودان هو الدولة العربية الوحيدة التي تعاملت رسميا مع وضع غياب الدولة في الصومال في المجال التعليمي، وقامت باعتراف الشهادة الأهلية. بعد إرسال وفد حكومي إلى الصومال عام 2004م بقيادة وكيل وزارة التربية والتعليم آنذاك السيد/ عبد الباسط عبد الماجد.[1] وفي مقابلة مع الوزير عبد الباسط في مكتبه في مجلس الصداقة الشعبية في الخرطوم، تحدث الوزير للباحث عن تفاصيل زيارته لمقديشو مؤكدا بأن تلك الزيارة تمثل مرحلة فاصلة لما قبلها وما بعدها من المراحل، بالنسبة للدور العربي لدعم التعليم في الصومال. وأكد الوزير بأن الدور العربي في مجال التعليم في الصومال مر بثلاث مراحل:

1. مرحلة تعاون: وتبتدئ من استقلال الصومال عام 1960م- 1991م، وفيها كانت كل دولة عربية تتعامل مع الصومال (الدولة) على أساس ثنائي، وتقدم للصومال في مجال التعليم ما تراه مناسبا.
2. مرحلة سكون: وهي مرحلة غياب الدولة التي تبتدئ من انهيار الدولة الصومالية عام 1991م وحتى زيارة الوزير السوداني عبد الباسط عبد الماجد للصومال عام 2004م.
3. مرحلة اهتمام عربي للتعليم في الصومال: وتبدأ من زيارة الوزير عبد الباسط لمقديشو عام 2004م.[2]

وقد كان من نتائج زيارة الوزير السوداني للصومال عبد الباسط عبد الماجد ما يلي:

- اعتماد السودان لشهادة رابطة التعليم النظامي الأهلي في الصومال.[3]
- زيادة أعداد الطلاب الصوماليين المقبولين في الجامعات السودانية.
- زيادة أعداد الطلاب الصوماليين المقبولين في عدد من الدول العربية مثل اليمن ومصر.
- بدأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(أليسكو)- والتي كان الوزير عبد الباسط مفوضا عنها في هذه الزيارة- تهتم بتقديم المعونة الفنية والتربوية للصومال، حيث بدأت تهتم بدعم بعض المؤسسات التعليمية في الصومال مثل جامعة مقديشو.[4]
- أعطى هذا الاعتراف ثقلا للشهادة الصومالية، مما شجع على إنشاء مدارس بالمنهج السوداني.
- بعض الجامعات السودانية مثل جامعة النيلين فتحت برامج تعليمية لها في كل من مقديشو وهرجيسا.

السودان هي الدولة العربية التي فتحت أبوابها للطلبة الصوماليين واستقبلتهم بكل إمكانات السودان التعليمية، ووفّرت لهم في جامعاتها منحاً دراسية لا تتيحها الجامعات العربية الأخرى. والسودان بذلك ساهم في توطين التعليم العربي وفي نشر التعليم النظامي في الصومال؛ بعد اعترافه بالشهادة الصومالية الأهلية التي يحملها الطلاب الصوماليون في مختلف المحافظات ؛ مما شجّع الطالب الصومالي على مواصلة التعليم في ظل الحروب التي امتدت في الصومال لأكثر من عقدين من الزمن.

---

[1]- السيد الوزير عبد الباسط عبد الماجد قد شغل عدة حقائب وزارية في حكومة الإنقاذ التي يترأسها الرئيس البشير، كما كان ممثلا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو)، وهو الآن يشغل نائب رئيس مجلس الصداقة الشعبية العالمية في السودان.

[2]- الوزير السوداني عبد الباسط عبد الماجد، مقابلة معه في مكتبه بمجلس الصداقة الشعبية العالمية بالخرطوم، بتاريخ2013/03/03م.

[3]- تضم الرابطة حاليا 94 مؤسسة تعليمية أهلية غير حكومية منتشرة في كل ربوع الصومال.

[4]- الوزير عبد الباسط عبد الماجد، مصدر سابق، المقابلة نفسها.

المنظمات العربية الأهلية ودعمها للتعليم في الصومال:

هنالك العديد من المنظمات العربية الأهلية التي تعمل في مجال التعليم في الصومال، وأغلب تلك المنظمات تتلقى دعمها من دول الخليج العربي أو من السودان مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر. وتهتم تلك المنظمات في توطين التعليم العربي النظامي في الصومال. ومن أهم تلك المنظمات: منظمة الدعوة الإسلامية السودانية، ولجنة مسلمي إفريقيا الكويتية وهيئة الإغاثة العالمية والندوة العالمية للشباب الإسلامي من السعودية، والهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة الشيخ حمدان بن راشد الإماراتية. ومعظم هذه المنظمات أعضاء مؤسسون في رابطة التعليم النظامي الأهلي في الصومال، ولديها مدارس ثانوية وإعدادية منتشرة في الصومال.[1] وهنالك منظمات أهلية صومالية تعمل في مجال التعليم وتتلقى دعما من منظمات أهلية عربية. على سبيل المثال " تحصل رابطة التعليم النظامي الأهلي على بعض المنح الدراسية لطلابها من مؤسسات عربية وإسلامية، ومنها «البنك الإسلامي للتنمية» الذي يوفر للرابطة أكثر من 20 منحة دراسية سنويا في المجال العلمي".[2] وعن دور منظمة الدعوة الإسلامية يقول مديرها السابق في الصومال الأستاذ/عقيل نعيم عبد القادر بأن المنظمة "كانت الوسيط بين الطلاب الصوماليين والجامعات السودانية، وأنها عضو مؤسس في رابطة النظام الأهلي في الصومال عام 1997م، وهي التي سعت إلى إقناع الحكومة السودانية بالاعتراف بشهادة الرابطة في الصومال"[3]، ولدى المنظمة بعثة خارجية متكاملة تنتشر مكاتبها في الولايات الصومالية ولديها عدد كبير من المدارس في كل المراحل الدراسية في أنحاء مختلفة من الصومال مثل مقديشو العاصمة ومناطق صومالي لاند وبونت لاند.

أثر التعليم العربي في الصومال:

يعمل خريجو الجامعات العربية في كل مجالات الحياة في الصومال، خاصة مجال التعليم بكل مراحله، وفي مجالات العمل الحكومي، والعمل الإنساني وكذلك القطاع الخاص. فـ" التعليم العربي استطاع أن يقلل من فجوة التعليم الكبيرة في الصومال".[4] وقد أسست المنظمات الأهلية العربية مدارس نموذجية تضم بكل المراحل الأساسية والثانوية في الصومال، وخرّجت عشرات الآلاف من الطلاب الصوماليين في فترة غياب الدولة، وتقدم تلك المؤسسات العربية تعليماً أجود من التعليم تقدمه المنظمات الأجنبية الأخرى. الشئ الآخر الملاحظ أيضا هو أن الدول العربية الغنية مثل دول الخليج تأتي في أسفل قائمة الدول العربية بالنسبة لتقديم المنح الدراسية الجامعية للطلاب الصوماليين في بلدانها، بيد أن بعض منظماتها الخيرية العاملة في الصومال تعد المساهم الأكبر في دعم التعليم المدرسي النظامي في الصومال.

---

[1]– محمد علمي توحو، عضو اللجنة التنفيذية لرابطة التعليم النظامي الأهلي بالصومال، مقابلة معه في مقديشو بتاريخ:2013/02/01م.

[2]– سعيد شيخ أبو بكر، مصدر سابق، المقابلة نفسها.

[3]– الأستاذ/عقيل نعيم عبد القادر، مدير البعثات الخارجية لمنظمة الدعوة الإسلامية ومديرها الإقليمي بالصومال وشرق إفريقيا، مقابلة معه في مكتبه بالمنظمة في الخرطوم، بتاريخ:2013/03/05م.

[4]– المصدر السابق، المقابلة نفسها.

الجدول التالي يوضح المنح الدراسية التي كانت أو تقدمها حاليا دول عربية للصومال سنويا:[1]

الرقم	الدولــة	المنح قبل انهيار دولة الصومال	مجموع المنح بعد الانهيار	منح دون رسوم	قبول خاص برسوم	تفاصيل أخرى عن المنح الدراسية
1	السودان	6	1000	650	350	منح مباشرة عن طريق الحكومة ب 450 منحة، جامعة أفريقيا العالمية بـ 350 منحة دراسية .
2	مصر	50	300	250	50	الحكومة تقدم 200 ، و50 عن طريق جامعة الأزهر+50 قبول خاص.
3	اليمن	12	400	330	70	عن طريق الحكومة، 100، جامعة الأحقاف 200،جامعة الإيمان 30منحة. الباقي قبول خاص.
4	الأردن	10	30	10	20	10 منح تقدم للحكومة، و 20 منحة تقدم لمؤسسات التعليم الأهلي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية
5	ليبيا	20	30	30	---	كانت تلك المنح في عهد القذافي ثم توقفت.
7	العراق	50	---	---	---	لا يوجد منحة تقدم حاليا من العراق.
8	سوريا	15	40	---	---	تقدم المنح عن طريق السفارة الصومالية
9	**سلطنة عمان**	20	30	30	---	تقدم المنحة عن طريق السفارة الصومالية
10	السعودية	100	20	20	---	تم تقليص المنح بعد انهيار الدولة الصومالية .
11	الكويت	5	5	5	---	المنح الخمسة تقدم للجالية الصومالية في الكويت.
12	الإمارات	7	--	--	--	لا تقدم منح دراسية حتى لأبناء الجالية عندها.
13	قطر	--	--	--	--	== == == == == == == ==
14	تونس	8	---	--	--	لا يوجد منح دراسية بعد انهيار الدولة.
15	المغرب	10	---	--	--	== == == === ===
16	الجزائر	10	---	--	--	== == == === ===
17	موريتانيا	2	---	--	--	== == == === ===

[1]– إسماعيل يوسف عثمان، رئيس قطاع التعليم العالي في وزارة التعليم العالي بجمهورية الصومال، مقابلة معه في المنح الدراسية العربية للصومال، في مكتبه بالوزارة، مقديشو،2013/02/25م، كما تمت مقابلة عبد القادر محمود جولني، المستشار الثقافي للسفارة الصومالية بالخرطوم،في الموضوع نفسه، 2013/3/4م.

تركيا تنافس الدول العربية في مجال دعم التعليم في الصومال:

تركيا تدخلت في الصومال، ولكن من باب التنمية وتقديم المساعدات الإنسانية، وقد بدأ ذلك بعد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان في أغسطس من عام 2011م للتخفيف من الكارثة الإنسانية التي حلت بالصومال بسبب الجفاف والحرب وعدم الاستقرار. وقد شملت الهبة التركية لمساعدة الصومال العديد من المجالات، ومنها مجال التعليم. وتحتضن الجامعات التركية حاليا طلبة صوماليين توافدوا من كل الأقاليم الصومالية، وحسب موقع تركيا اليوم فإن "عدد الطلبة الصوماليين في تركيا تزايد بشكل كبير منذ عام 2011م، إذ قفز من 6 طلاب في العام الدراسي 2010/2009 إلى 242 طالبا في العام 2011 " ، أما في عام 2013م، فتشير التقديرات أن عدد الطلاب الصوماليين في تركيا يفوق الألف طالب وطالبة" [1]. وقد ازدادت المنح الدراسية التركية المقدمة للصومال، ففي العام الدراسي 2015/2014م قفزت عدد المنح الدراسية التركية التي " تقدم للصومال إلى: 500(خمسمائة) منحة دراسية "[2]

كما تبنت تركيا إنشاء مدارس مهنية في الصومال، فقد أعلنت منظمة الهلال الأحمر التركي أنها تنوي بدء مشروع بناء وتأسيس مدارس مهنية في العاصمة الصومالية مقديشو وخارجها كجزء من دعمها الإنساني للصومال . وصرح رئيس الهلال الأحمر التركي السيد أحمد لطفي أكَرْ أن بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية في الصومال يأتي في إطار الرغبة التركية في النهوض بالصومال من كبوتها وفتح سبل وآفاق جديدة للشعب الصومالي [3]. اهتمام تركيا بالجانب التعليمي في الصومال لا يخلو من أهداف خاصة ، إذ أكد " طلبة صوماليون في العاصمة التركية أنقرة، أن تركيا تهدف إلى جانب دعمها للشعب الصومالي إعدادهم كسفراء لها في الصومال، ومحركي عجلة العلاقات في إفريقيا بعد دراسة الطالب الصومالي باللغة التركية ووقوفه على طرف من تقاليد وتاريخ تركيا" [4]. هذا التوجه يؤكد بأن تركيا دخلت في الصومال ليس لفائدة الشعب الصومالي فقط، بل إنها قبل ذلك ترغب في الاستثمار في هذا البلد الغني البكر. فالصومال بلد يمتلك أطول ساحل في إفريقيا وغني بكل أنواع الثروات البحرية السمكية والزراعية والحيوانية. فلماذا لا يدخل العرب إلى الصومال أيضا بغرض الاستثمار في المجالات المختلفة؟.

---

[1] – محمد عمر أحمد، طلبة صوماليون في أنقرة: تركيا تدعمنا وترغب أن نكون سفراءها في إفريقيا، شبكة الشاهد، بتاريخ:2013/05/2م الرابط ، http://arabic.alshahid.net/ تمت زيارة الموقع ب 2013/05/15م.

[2] - السيد أولجان بكر، (Olgan Baker) سفير تركيا لدى الصومال، بمناسبة زيارته لجامعة سيمد في مقديشو، ، موقع جوهر.كوم بتاريخ 2015/03/25م http://www.jowhar.com/safiirka-turkiga -

[3] – محمد عمر أحمد، طلبة صوماليون في أنقرة، مصدر سابق، التاريخ نفسه.

المبحث الخامس : الدور العربي في المجال الإنساني في الصومال

خلفية عن الحالة الإنسانية في الصومال:

أدت حالة الفوضى والحرب وعدم الاستقرار الذي استمر لمدة تزيد عن عشرين عاما، وكذلك حالات الجفاف المتكرر إلى حدوث حالة إنسانية صعبة للغاية. وقد كانت الأمم المتحدة قد أعلنت عام 2011م تعرض أجزاء من الصومال "لأسوأ مجاعة منذ 60 عاما، والمتأثرون بها بلغوا نحو 11 مليون إنسان في منطقة القرن الإفريقي [1]، معظمهم صوماليون. وقد أورد التقرير الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة(فاو) وشبكة الإنذار من الجوع " أن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الخطير تسببا في الصومال بوفاة 258 ألف شخص جوعا في الفترة ما بين أكتوبر 2010 وأبريل 2012 ، بينهم 133 ألف طفل دون الخامسة من العمر"[2].

أما عن حالة الأطفال، فتقول الأرقام الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية عام 2011م " إن معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في جنوب الصومال يمثلون 80% من الأطفال. وأن نسبة المحرومين من التعليم في الصومال تبلغ نسبة 74,5%، ونسبة الأطفال الذين اضطروا إلى النزول إلى سوق العمل من سنّ 5-14 سنة قدرت ب 49%، كما يموت 119 طفل من كل 1000 طفل رضيع، و 200 طفل من كل 1000 طفل دون سن الخامسة، بسبب انعدام الرعاية الصحية". [3] وهذا غيض من فيض في المعاناة الإنسانية التي يعيشها الصوماليون، خاصة الفئات الضعيفة منهم مثل الأطفال والنساء والشيوخ.

الاستجابة العربية للحالة الإنسانية في الصومال:

التجاوب العربي مع الحالة الإنسانية في الصومال لم ينقطع منذ انهيار الدولة في الصومال عام 1991م. إلا أنه كانت هنالك مرحلتان فاصلتان في الحالة الإنسانية في الصومال، وصل الأمر فيهما إلى حدوث مجاعة مخيفة بسبب الجفاف المتكرر والحرب وعدم الاستقرار. وقد قامت الدول العربية في كلتا المرحلتين بعمليتين إغاثيتين كبيرتين في الصومال ما أدى إلى التخفيف عن الكارثة الإنسانية.

أولى هاتين العمليتين كان عام 1992م عندما تم التدخل العسكري الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار " إعادة الأمل" Restore Hope.

---

[1]– د. راغب السرجاني، أنت والصومال ، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى:1433هـ/ 2012م، ص:25.

[2]– شبكة الشاهد، الأمم المتحدة: الجوع في الصومال، 2 مايو، 2013م، الرابط للموقع:http://arabic.alshahid.net/ .

[3]– د. راغب السرجاني، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

أ/ المشاركة العربية في عملية إعادة الأمل:

كانت المشاركة العربية في تلك العملية التي كانت تحمل الشعار الإنساني كبيرة، خاصة من دول الخليج العربي. وقد شاركت دول عربية عديدة بقوات عسكرية في تلك العملية مثل "مصر والسعودية والإمارات والكويت والمغرب والأردن. بحيث ساهمت كل دولة عربية من تلك الدول بكتيبة عسكرية في تلك العملية" [1]. وكانت مهمة تلك القوات - السعودية نموذجا - تتلخص في:

- حراسة واستقبال سفن الإغاثة ومرافقة المواد الإغاثية وتوزيعها في أنحاء متفرقة من الصومال.
- المساهمة في فتح الطرق المغلقة في العاصمة مقديشو من قبل بعض الفصائل المسلحة.
- تسيير دوريات ضمن قوات الأمم المتحدة داخل أحياء العاصمة، ولحراسة نقاط توزيع الإغاثة.[2]

وقد كان للمساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية من خلال هذه العملية، والتي شملت الغذاء والكساء والدواء والمياه النظيفة أثرها الطيب والفعّال في نفوس الشعب الصومالي. ونتج عن ذلك احترام القوة السعودية – والقوات العربية الأخرى- من كافة أفراد الشعب الصومالي وعدم تعرضها لأي أذى رغم المصادمات الكبيرة التي حصلت بين أنصار عيديد وبين القوات الأمريكية، وهو ما أدى إلى فشل العملية.

ب/ المشاركة الإنسانية العربية الكبيرة في عام 2011م:

العملية الإنسانية الثانية الكبيرة للصومال والتي شاركت فيها الدول العربية بفعالية قوية، كانت في عام 2011م. وقد تزامنت تلك المشاركة مع الصرخة الإنسانية المدوية التي أطلقها رئيس الوزراء التركي من مقديشو في الـ19 من رمضان عام 1433هـ/ أغسطس2011م، والتي أدت إلى إيقاظ وتحريك الضمير الإنساني في العالم حيث لفت أنظار العالم لما يعانيه هذا البلد المسلم من مآسي إنسانية. وقد قام أوردغان بعقد مؤتمر صحفي في القصر الرئاسي بمقديشو، بعد جولة طويلة له في مخيمات النازحين الجائعين والمستشفيات في مقديشو قائلا:" بعد كل ما رأيت أشعر بمسؤولية كبيرة تجاه الوضع في الصومال" ، وأضاف: " إن الصومال الآن اختبار حقيقي للقيم الإنسانية المعاصرة، وقال:إنه يمثل حريقا هائلا في بيت الإنسانية، ومن

---

[1]- موسوعة مقاتل الصحراء، "الصراع في القرن الإفريقي، الموقف الإقليمي من المشكلة"، الرابط للموقع: moqatel.com ، تمت زيارته في 2013/5/9م.

[2]- مسيرة القوات المسلحة السعودية خلال مائة عام- دارة الملك عبد العزيز، الموقع: http://www.darah.info/ – تمت زيارة الموقع بتاريخ 12-05-2013م.

واجب كل العالم أن يطفئ هذا الحريق". [1] وكان للنداء الذي أطلقه أردوغان من مقديشو وقعه الإنساني في نفوس الأشقاء في العالم العربي والإسلامي وباقي المجتمع الدولي.

الاستجابة العربية لأزمة المجاعة عام 2011م

يمكن تقسيم المساعدات العربية لدعم الصومال والتي جاءت بعد أن ضربت المجاعة بمناطق واسعة من وسط وجنوب الصومال عام 2011م إلى مرحلتين:

أ. مرحلة الإغاثــة الإنسانية:

إن استجابة الدول والمنظمات الخيرية العربية لهذه المأساة الإنسانية كانت عاجلة وفاعلة، فقد انتظمت حملات الإغاثة وجمع التبرعات في معظم الدول العربية، ولمس الشعب الصومالي أثر قوافل الإغاثة العربية، ممثلة بالجسور الجوية والبحرية العربية التي ساهمت فيها كل من قطر والكويت والسعودية والإمارات والسودان. مرحلة الإغاثة كانت تهدف إلى إيقاف المجاعة والتجاوب مع آثارها المباشرة، وكانت برامجها تشمل: " توزيع سلال غذائية للمتضررين والنازحين وتوفير خدمات صحية مجانية ومياه الشرب للنازحين ومن ثم إيواؤهم. بالإضافة إلى حفر الآبار السطحية والارتوازية في تجمعات النازحين والمتضررين". [2] وقد ساهمت كل من السعودية والكويت: بمبالغ مالية خصصتها لمرحلة الإغاثة.

1. فالمملكة العربية السعودية تبرعت ب (60) مليون دولار، وتبرعت الكويت (10) مليون دولار، وذلك للمساعدة في الجهد الدولي المشترك لمعالجة الأزمة.[3]

2. **أما** الإمارات العربية المتحدة فقد قدمت خلال عامي 2012-2013م مساعدات إنسانية تتجاوز 283 مليون درهم للصومال بالإضافة الي 50 مليون دولار تعهدت بتقديمها للشعب الصومالي خلال مؤتمر لندن الثاني الذي عقد في شهر مايو عام 2013م.[4] كما نفذت المنظمات الإغاثية الإماراتية مشاريع طموحة لفتح الآبار في الصومال من بينها مشروعا لاستخراج المياه في شمال البلاد وبناء أطول خط لنقله إلى السكان في منطقة هرجيسا بشمال الصومال.

---

[1] – د. راغب السرجاني، مصدر سابق، ص ص:73–74.

[2] - عبد الرزاق أحمد شولي، مدير المشروعات في منظمة التعاون الإسلامي، مقابلة معه في مكتبه بمقديشو بتاريخ:-03/2014م

[3] – سمير حسني "الأمانة العامة لجامعة الدول العربية"، تقرير بشأن الجفاف في الصومال والقرن الإفريقي، حصل الباحث نسخة من التقرير من السفير سمير حسن، القاهرة:2013/3/18م، ص ص:2–3.

[4] - تقرير شامل عن الدور الإماراتي قدمه مركز مقديشو للبحوث والدراسات ، مقديشو، ص:3.

وتلقى الصومال خلال عام 2013 مبلغ 92.3 مليون درهم (25 مليون دولار أمريكي) من 11 جهة مانحة إماراتية ويمثل هذا الرقم بنسبة 0.43 ٪ من إجمالي التمويل الإماراتي المقدم خلال عام 2013م[1] بما يمثل ارتفاعا بنسبة 15.49٪ عن التمويل خلال عام 2012. وزيادة بنسبة 11.05٪ عن ما سبق تقديمه خلال 2011م. ووعدت الإمارات بتنفيذ مشروعات تنموية في عدد من المحافظات الصومالية.

3. **أما** الجهود القطرية في مجال الإغاثة في الصومال خلال عام 2011م فقد كانت بارزة. فجمعية قطر الخيرية أحرزت المركز الثاني عالميا، من حيث عدد المستفيدين من خدماتها الإغاثية المختلفة خلال الشهر الأول للأزمة (أغسطس 2011م)، بناء على تقرير صادر من منظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "اوتشا" [2] والتي تعمل على قياس أنشطة وعمليات المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال . وهذا جهد محدود خلال شهر واحد فقط.

4. السودان كان له دور رائد في في تجاوز الحالات الإنسانية الصعبة في الصومال. ففي مجاعة عام 2011م أرسلت الحكومة السودانية " باخرة إغاثة تحمل عشرة آلاف طن من المواد الغذائية والأدوية وعدد من سيارات الإسعاف" [3]. وذلك في مستهل مساعدات إنسانية سودانية كبيرة. وقد رافق الدفعة الأولى من تلك المساعدات وفد سوداني رفيع بقياد د. نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني للشؤون السياسية. وافتتحت منظمة الدعوة الإسلامية " 17 مركزا صحيا للتغذية وتقديم الخدمات لآلاف المتضررين من النساء والأطفال وكبار السن في الصومال". [4] ونسقت المنظمة في جهودها الإغاثية مع عدد كبير من المنظمات العربية والإسلامية التي عملت في حملة إغاثة الصومال عام 2011م.

هنالك دول عربية أخرى كانت لها مساهماتها الفعالة في تخفيف الحالة الإنسانية للصومال عام 2011م مثل سلطنة عمان والبحرين والعراق. وهذا الذي ورد ذكره جزء من الجهود الرسمية والشعبية العربية لإغاثة الشعب الصومالي حتى تمكن أهل الصومال من تجاوز مرحلة المجاعة التي ضربت المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال عام 2011م.

ب/ مرحلة التنمية:

بدأت مرحلة التنمية منذ بداية عام 2013م وتهدف هذه المرحلة إلى تنفيذ برامج تنموية لإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالجفاف والمجاعة والحرب في الصومال. وتشمل برامج تلك المرحلة ما يلي:

---

[1] ـ المصدر السابق نفسه.

[2] – صحيفة الراية القطرية، اوتشا": "قطر الخيرية" الثانية في إغاثة الشعب الصومالي، عدد الأحد 1432/8/24 هـ – الموافق 2011/7/24 م الرابط لموقع الصحيفة http://www.raya.com/home

[3] ـ عقيل نعيم عبد القادر (مدير البعثات الخارجية في منظمة الدعوة الإسلامية)، تقرير عن زيارة الصومال، الخرطوم: بتاريخ 25/8- 2011/10/20م، ص:5.

[4] ـ عقيل نعيم عبد القادر، مصدر سابق.

1. إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والصحية.
2. وحفر آبار أرتوازية عميقة لسد حاجة مياه الشرب.
3. استصلاح الأراضي الزراعية وصيانة الترع والقنوات والسدود.
4. تمويل مشروعات صغيرة لرفع مستوى دخل الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود.
5. مشروع إقامة قرى نموذجية والتي تنفذها كل من قطر والسعودية والإمارات.[1]
6. مشروع الإعادة الطوعية للنازحين VRP(Voluntary Return Programme).

تنفذ معظم تلك المشاريع في المناطق التي ضربت فيها المجاعة في جنوب ووسط الصومال. وتقوم منظمة التعاون الإسلامي بدور التنسيق والإشراف والمتابعة على المشروعات التي تنفذها المنظمات المتحالفة معها. بالإضافة إلى عمل النداءات للدول الأعضاء والمتبرعين.

لصالح هذه المرحلة قدمت المملكة العربية السعودية " عبر الحملة الوطنية لإغاثة الشعب الصومالي بمبلغ 72 مليون دولار، لتنفيذ برامج إنسانية تتضمن عودة النازحين واللاجئين الصوماليين إلى مناطقهم، كما تتضمن مشروعات تنموية ذات عوائد سريعة تمكن هذه الشريحة من الاعتماد على نفسها". وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي. وقد استكملت الحملة الوطنية السعودية كافة الإجراءات التنفيذية تمهيدا للبدء في تنفيذ الحزمة الأولى من هذا البرنامج بما" تبلغ قيمته حوالي 24 مليون دولار أمريكي" [2]. تشمل هذه المرحلة دعم مجالات التعليم والصحة والزراعة وإعادة توطين النازحين, ومجالات الرعاية الاجتماعية وتغطي هذه الحزمة كافة مناطق الصومال . كما تقوم الحملة الوطنية السعودية كذلك "بحفر 150 بئرا إرتوازيا"[3] لحل مشكلة لمياه في الصومال.

الهيئات والمنظمات المشاركة في حملات الإغاثة الإنسانية في الصومال

من بين المنظمات العربية التي شاركت في حملات الإغاثة الإنسانية العربية للصومال كل من: الهلال الأحمر السعودي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية والحملة الوطنية السعودية لإغاثة الصومال ومؤسسة الوليد بن طلال الخيرية والبنك الإسلامية للتنيمة بجدة، والندوة العالمية للشباب الإسلامي ومنظمة أطباء عبر القارات بالسعودية، ومنظمة الدعوة الإسلامية ومؤسسة الزبير الخيرية وصندوق إعانة المرضى بالسودان، والهلال الأحمر القطري وجمعية قطر الخيرية، والهلال الأحمر الإماراتي، وجمعية العون المباشر الكويتية، وجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية، واتحاد الأطباء العرب في مصر، ومنظمات أخرى عربية.

---

[1] - المصدر السابق نفسه.

[2] - تصريحات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إحسان الدين أوغلو، موقع: الصومال اليوم http://www.somaliatodaynews.com بتاريخ 2013/05/13م.

[3] - المصدر السابق نفسه.

ملاحظات على الدور العربي الإنساني في الصومال:

هنالك عدد من الملاحظات والاستنتاجات على الدور العربي الإنساني في الصومال:

أولا: إن الدعم العربي الإنساني للصومال خلال الأزمة كان قويا ومتميزا ومباشرا، وأن هذا النوع من الدعم الذي قدمته الجهات العربية كان يحتوي دائما على مواد غذائية دسمة، ساعدت على استعادة المتضررين لقواهم بسرعة. ومن بين هذه المواد: التمور والسكر والبسكويت وحليب الأطفال والأرز وغيرها من المواد المغذية.

ثانيا: إن الدعم العربي للحالات الإنسانية جاء بعد اكتشاف أطراف غير عربية لحجم الكارثة الإنسانية في الصومال ثم بادرت بعد ذلك بفعل شيء. ففي عام 1992م كان بوش الأب قاد مبادرة تجربة "إعادة الأمل" في الصومال. وبعد كارثة الجفاف التي حلت بالصومال لعام 2011م، كان السيد/ رئيس الوزراء التركي رجب أوردغان هو المكتشف والمعلن للعالم بحجم الكارثة، وكان هو المبادر. فالعرب يبدو كأنه ينقصهم امتلاك زمام المبادرة في الملف الإنساني في الصومال على الرغم من قيامهم بدور كبير في إغاثة الشعب الصومالي والوقوف معه في تجاوز أزماته. ولكن ضعف المبادرات العربية في المجال السياسي في الصومال كان الأسوأ.

ثالثا: الدعم الإنساني العربي في غالبيته كان دعما موسميا. فزخم المساعدات يستمر في ذروة مواسم الكارثة ثم يقل الاهتمام تدريجيا بعد انقشاع الأزمة لحين بروز دورة إنسانية أخرى في الصومال. بينما كان الأمر يتطلب بوضع استراتيجية لمعالجة أساس المشكلة وهو غياب الدولة المركزية وعدم الاستقرار السياسي، مع ضرورة العمل على إنشاء مراكز معلومات للإنذار المبكر عن الحالة الإنسانية في الصومال.

المبحث السادس: الدور العربي في الصومال في المرحلة الراهنة

هنالك اهتمام عربي جديد وملحوظ للشأن الصومالي في الوقت الراهن، تقوده بعض الدول الخليجية مثل الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. ويمكن قراءة المستجدات في العمل العربي تجاه الصومال في الفترة الحالية على النحو التالي:

1. بعثة للجامعة العربية مقيمة في الصومال:

يقدم السفير محمد عبد الله إدريس رئيس بعثة الجامعة العربية الدبلوماسية في الصومال شرحا حول رؤيته عن دور البعثة العربية وعن الدعم العربي المقدم للصومال قائلا: " إنه من الظلم وصف الدعم العربي للصومال بأنه "غير كافٍ"، لاسيما وأنه شمل الدعم السياسي والمالي والإنساني . وأضاف أن "الدعم العربي للصومال لم يتوقف أبداً في فترة النزاع والحرب الأهلية"، مشيراً إلى استمرار العلاقات الدبلوماسية مع الصومال في الفترة السابقة مع كل من السودان واليمن وليبيا وجيبوتي والجامعة العربية وبشكل دائم. وتابع قائلاً: "منذ تفاقم الأزمة الإنسانية في الصومال في منتصف العام 2011، أُرسلت إلي الصومال مساعدات إنسانية كبيرة وعاجلة من كل الدول العربية. كما فتحت عدة وكالات ومنظمات إنسانية عربية مكاتب دائمة لها في مقديشو لتوفير المساعدات للشعب الصومالي ." [1] كما قامت البعثة بتأهيل عدد من المدارس والمؤسسات الصحية في الصومال.

2. مشاركة وفد عربي رفيع بمناسبة إنهاء المرحلة الانتقالية:

شارك وفد عربي رفيع بمناسبة حفل التسليم والتسلم بين الرئيس السابق شيخ شريف شيخ أحمد والرئيس الحالي في الصومال حسن شيخ محمود بمقديشو يوم 2012/9/16م. وكان من ضمن الوفود العربية المشاركة وفد من جمهورية جيبوتي برئاسة الرئيس إسماعيل عمر جيلي، ووفد من السودان بقيادة د. نافع علي نافع، مساعد الرئيس السوداني المشير عمر حسن البشير للشؤون السياسية، ووفد من دولة قطر بقيادة د. خالد العطية وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك . كما مثّل الأمانة العامة للجامعة العربية مدير إدارة إفريقيا السيد سمير حسني، والذي ألقى كلمة في الحفل نيابة عن باقي الوفود العربية.

[1]– ماجد أحمد، "جامعة الدول العربية تعلن عن دعمها للصومال"، مقديشو: 1 أبريل 2013م موقع http://sabahionline.com/

3. إعادة التمثيل الدبلوماسي العربي في الصومال:

قامت معظم الدول العربية بتعيين سفرائها المعتمدين لدى الصومال وأعادت فتح سفاراتها في مقديشو. ومن الدول التي لديها سفراء مقيمون في العاصمة كل من: الإمارات العربية المتحدة وقطر والسودان واليمن وجيبوتي مصر وليبيا. وهنالك دول عربية عينت سفراءها لدى الصومال إلا أن هؤلاء السفراء غير مقيمين في العاصمة مقديشو وإنما يقيمون في دول مجاورة مثل كينيا.

يقوم السفراء العرب المعتمدون لدى الصومال أحيانا بنشاط مشترك، ولديهم " لقاءات دورية لتبادل المعلومات والتقارير للبحث عن أفضل الطرق للتعامل مع الأوضاع في الصومال، وبدأ السفراء العرب بالقيام بزيارات ميدانية للولايات"[1]. وهذا بحد ذاته تطور مهم في العلاقات الصومالية العربية. ففي شهر أبريل 2015م قام ثمانية من السفراء العرب بزيارة لمدينة بلدوين، عاصمة إقليم هيران بوسط الصومال، والتي تعمل فيها القوات الجيبوتية ضمن قوات الأميسوم. وهم سفراء كل من مصر قطر والسودان وجيبوتي واليمن وليبيا والعراق وسفير الجامعة العربية السيد محمد عبد الله إدريس، لتفقد أحوال الإقليم واحتياجات المواطنين هناك. وبدأ السفراء بافتتاح عدد من المشروعات التي تنفذها دولة جيبوتي هنالك. وأضاف السفير الجيبوتي بأن " المجموعة العربية تحظى بالثقة من قبل جميع الصوماليين، وقد قمنا كذلك في السابق بمحاولة وساطة في حل الخلاف الذي كان بين الرئيس حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء السابق د عبد الولي شيخ"[2].

هنالك سفراء عرب مثل السفير الإماراتي يقومون بنشاط مكثف ومستقل في الصومال، سواء ما يتعلق بالمركز أو الولايات الصومالية لتفقد المشروعات التي تنفذها الإمارات في تلك المناطق أو التي ترغب في إنشائها. كما يقوم بعض السفراء الأجانب كذلك بأنشطة وجولات متكررة للولايات الصومالية.وهذا كله يتطلب من وزارة الخارجية الصومالية أن تقوم من جانبها بنشاط دبلوماسي ملائم فيما يتعلق بأعمال التنسيق والتوجيه والتطوير وتحديد الأولويات بالنسبة للنشاط الدبلوماسي في البلاد، حتى يذهب إلى أهدافه المرسومة والتي تخدم مصالح الشعب الصومالي.

4.الدور السوداني في المرحلة الرهنة:

لم تنقطع جهود السودان في العديد من المجالات في الصومال منذ انهيار الدولة عام 1991م. والسودان من الدول العربية القلائل التي كانت سفارتها تعمل في مقديشو منذ بداية الأزمة الصومالية بمستوى قائم بالأعمال. وعينت جمهورية السودان سفيرا جديدا لها لدى الصومال، وهو السيد محمد يوسف عثمان، وذلك في اكتوبر من عام 2014م.

[1] ـ السيد طيب دبد روبلة، سفير جمهورية جيبوتي لدى الصومال، في مقابلة معه في مقديشو بتاريخ: 2015/04/27م.
[2] ـ السيد طيب دبد روبلة ، المصدر السابق، التاريخ نفسه.

وقد ساهم السودان بجهود قوية في مجال تحقيق المصالحة بين الفرقاء في الصومال، ومن أبرز الأمثلة على ذلك استضافة الخرطوم للمفاوضات بين المحاكم الإسلامية وحكومة عبد الله يوسف عام 2006م بإشراف من الجامعة العربية، وكانت تلك المفاوضات قد أحرزت تقدما كبيرا في الجولات الأولى إلا أن العملية اصطدمت بتعنت أطراف التفاوض وتدخلات بعض دول الجوار ما أدى إلى نهايتها.

أما دور السودان في المرحلة الراهنة، فقد التقى الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها الأول للسودان في 2013/1/1م ، حيث أثمرت الزيارة عن تلقي الصومال دعما سودانيا في مجالات طباعة العملة الصومالية الجديدة وتدريب الجيش وقوات الشرطة والأمن الصومالية وتدريب الإعلاميين الصوماليين وتوفير الاحتياجات الفنية للإذاعات والفضائيات الصومالية. بالإضافة إلى زيادة الفرص المقدمة للصومال في مجال التعليم الجامعي وفوق الجامعي. كما اتفق الجانبان على أن يصل وفد فني سوداني مقديشو لتقييم الوضع ودراسة احتياجات الصومال في المجالات التي اتفق عليها الطرفان. [1] هذا بالإضافة إلى دور السودان الرائد في الصومال في مجال التعليم.

5. مصر والصومال بعد ثورة 25 يناير 2011م:

العلاقات الصومالية المصرية كانت علاقات رائدة وتاريخية، ولكن تلك العلاقات أصابها الفتور في عهد الرئيس حسني مبارك، خاصة بعد انهيار الدولة في الصومال عام 1991م. وقد كان الحدث اللافت بعد ثورة 25 يناير 2011م هو إعلان مصر عمليا بفتح سفارتها بمقديشو بعد الزيارة التاريخية التي قام بها وفد مصري بقيادة وزير الخارجية د. محمد كامل عمرو للعاصمة مقديشو. فبعد ثورة 25 يناير تحركت مصر نحو الصومال بعد أن عاشت على هامش القضية الصومالية بنحو عقدين من الزمان. فبعد لقاء جمع الوفد المصري مع المسؤولين الصوماليين(الرئيس ووزير الخارجية ورئيس البرلمان) في مقديشو آنذاك، أعلن الوزير المصري د. كامل عمرو بأن مصر ستستأنف فتح سفارتها في الصومال، قائلا "سنرفع اليوم العلم المصري على مقر السفارة المصرية في مقديشو"، وأضاف أنه بحث مع المسؤولين الصوماليين سبل التعاون وأوجه المساعدة التي يمكن تقديمها للصومال، محددا مجالات التحرك المصري في هذه المرحلة . ففي مجال التعليم قال الوزير المصري: إن القاهرة ستزيد المنح المقدمة للطلاب الصوماليين للدراسة في الأزهر الشريف وجامعات ومعاهد مصر، كما ستعمل على تأهيل وترميم المعاهد الفنية المصرية التي كانت موجودة في الصومال من قبل[2].

- في المجال الصحي أوضح الوزير عمرو أن مصر ستواصل تقديم المساعدات الطبية والأدوية للصومال، مؤكدا عزم بلاده إنشاء مستشفى ميداني في مقديشو لعلاج المرضى والمحتاجين.
- على الصعيد الاقتصادي، أشار الوزير إلى أن البلدين سيتعاونان في مجال صيد الأسماك عبر إنشاء مصر مصانع لتعليب وحفظ الثروة السمكية، وكذلك التعاون في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية.

---

[1] – السفير/ سمير حسني، تقرير الأمين العام بشأن دعم جمهورية الصومال، المرجع السابق نفسه، ص6.

[2] – قاسم أحمد سهل (مراسل الجزيرة.نت) مصر تعيد فتح سفارتها بمقديشو، موقع الجزيرة.نت، الأحد: 1434/04/27هـ/ 10/ 2013/03م.

وأشار إلى اهتمام رجال الأعمال المصريين بالاستثمار في الصومال، وقال "ستنظم زيارات لهم ليعاينوا بأنفسهم الإمكانيات الاستثمارية المتاحة في الصومال[1].

من جانبها ذكرت وزيرة الخارجية الصومالية آنذاك فوزية يوسف حاجي أن زيارة الوفد المصري " تأتي ضمن تدفق زيارات وفود من دول العالم إلى الصومال مؤخرا، وأن زيارة الوفد المصري تختلف عن غيرها من الزيارات بحكم أن مصر دولة شقيقة تربطها علاقة متينة وأخوية بالصومال. وأضافت الوزيرة إن هذه العلاقة منيت بالفتور في السنوات العشرين الماضية التي غرق الصومال خلالها في أتون الحرب الأهلية، لكنها أكدت أن الوفد المصري بحث مع المسؤولين الصوماليين أشكال الدعم الذي يمكن أن تقدمه القاهرة، لاسيما في مجالات الأمن والصحة والتعليم ورفع كفاءة مؤسسات الدولة والإداريين وموظفي الحكومة الصومالية. وأضافت الوزيرة: "تغمرنا فرحة كبيرة بعودة الشقيقة مصر إلينا بعد أن غابت عنا مدة طويلة ، ونحن سعداء بأن تفتح سفارتها اليوم في مقديشو ويرفع العلم المصري على مقرها".[2]

بهذا يكون الوزير المصري قد حدد أولويات التحرك الجديد المطلوب عربيا في الصومال، بمجالات: إحياء وتفعيل العلاقات الدبلوماسية مع الصومال، ثم المشاركة الفعّالة في مشروعات إعادة إعمار الصومال، مع التركيز على مجالات بناء مؤسسات الدولة الصومالية الفتية وتدريب موظفي الخدمة المدنية. وأن تغطي المهمة كذلك مجالات التعليم والاقتصاد والتجارة واستثمار الأموال العربية بالصومال.

وفي عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "عينت مصر سفيرا لها في الصومال هو السيد موليد إسماعيل، وقدم السفير الجديد أوراق اعتماده إلى الرئيس الصومالي في 15 نوفمبر 2014م"[3]. وقد زار الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود القاهرة عدة مرات في مناسبات مختلفة، استقبل فيها الرئيس الصومالي استقبالا رسميا ملحوظا من قبل الرئيس المصري. وكان أولى تلك الزيارات عندما دعي الرئيس الصومالي لحضور مراسيم تنصيب الرئيس السيسي. وتباحث الطرفان العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها. وقد رفعت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي عدد المنح الدراسية للصومال في الجامعات المصرية إلى مائتي منحة دراسية. وفي إطار زيارة قام بها وفد وزاري صومالي يضم وزراء الثروة الحيوانية والسمكية والزراعة للقاهرة " وقّع الطرفان الصومالي والمصري ثلاث برتوكولات تعاون في مجالات الانتاج الحيواني والثروة السمكية والإصلاح الزراعي"[4]، وذلك في الأول من يونيو 2015م. وأوضح د. صلاح هلال وزير الزرعة المصري بأنه تم الاتفاق، على تشجيع القطاعين العام والخاص بالبلدين، فى مجالات اللحوم والدواجن والغابات والري وغيرها من المشروعات اللوجيستية المهمة للبلدين. كما أكد سعيد حسين عيد وزير الثروة الحيوانية والرعي والغابات الصومالي، بأن المرحلة المقبلة

---

[1] – قاسم سهل، المصدر السابق، التاريخ نفسه.

[2] – قاسم أحمد سهل، المصدر السابق ، التاريخ نفسه.

[3] - موقع , Madaxweynaha Soomaaliya oo waraaqaha aqoonsiga ka dudoomay Safiirka cusub ee Masar، بتاريخ: 2014/11/15م. http://ceelhuur.net/?p=2024

[4] - جريدة المال المصرية، هلال يزور الصومال للتوقيع علي مشروعات مهمة لمصر، القاهرة: 2015/06/01م، الرابط:

ttp://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?

سوف تشهد تفعيلا للعلاقات مع مصر، خاصة وأن " مصر كانت في الماضي رائدة التعليم في الصومال، ونحن جئنا لتفعيل التعاون الاقتصادي في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والبدء في تصدير المواشي الي مصر" [1]. واستعادة مصر لدورها الرائد في الصومال يحتاج إلى جهد قوي يشارك فيه الطرفان الصومالي والمصري في تحديد مجالاته وأولوياته وكيفية تطويره.

6.اهتمام خليجي متزايد بالشأن الصومالي:

هنالك اهتمام عربي خليجي متقدم بالشأن الصومالي في الآونة الأخيرة. من مظاهر هذا الاهتمام زيارات ميدانية للصومال من قبل مسؤولين خليجيين كبار، حيث انتهت تلك الزيارات إما بتوقيع اتفاقيات أو تقديم وعود.. ومن هذه الزيارات على سبيل المثال:

A. زيارة وزراء خارجية قطر والإمارات:

ففي أقل من عشرين يوما في شهري مايو ويونيو من عام 2015م زار مقديشو كل من وزير الخارجية القطري خالد العطية ووزير الخارجية الأماراتي الشيخ عبد الله بن شيخ زائد آل نهيان على رأس وفود رفيعة المستوى من بلديهما، كل على حدة.

B. زيارة الوفد العربي بقيادة نائب رئيس الوزراء الكويتي:

ففي يوم الخميس الرابع من ديسمبر 2014م وصل الى مقديشو أرفع وفد عربي لأكثر من 24 عاما، وكان الوفد بقيادة الأمير صباح خالد حامد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، وكان في عضوية الوفد كل من الأمين العام للجامعة العربية د نبيل العربي ووزير خارجية موريتانيا. حيث التقى الوفد كلا من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء د. عبد الولي شيخ محمد آنذاك. وأعلن الأمير خالد في ختام زيارته للصومال بأن الكويت ستعيد فتح سفارتها في مقديشو. كما تعهدت موريتانيا ايضا بفتح سفارتها في الصومال. في حين أكد الرئيس الصومالي بأن الوفد تعهد بدعم الصومال اقتصاديا وإنسانيا. وأن الجامعة العربية ستعقد مؤتمرا لدعم التنمية في الصومال. [2] ولم تتم ترجمة تلك الوعود إلى واقع ملموس حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

---

[1]– المصدر السابق نفسه.

[2]- دور جديد للجامعة العربية في الصومال ، منشور في الموقع باللغة الصومالية:جوهر . كوم. بتاريخ 2014/12/4م

C. اتفاق ثنائي بين الصومال وقطر:

ففي زيارة لرئيس الوزراء الصومالي عمر عبد الرشيد علي شرماركي لقطر في مارس 2015م على رأس وفد وزاري صومالي رفيع وقّع الطرفان الصومالي والقطري "اتفاقية تعاون في مجالي التعليم والطيران . وذلك في الديوان الأميري، في العاصمة القطرية الدوحة" [1]. كما زار وزير الخارجية القطري للعاصمة الصومالية مقديشو في شهر مايو من عام 2015م، بعد شهر من الاتفاقية الأولى، وبعد مباحثات مع الطرف الصومالي أكد العطية في ختام زيارته بأن " قطر تعمل على مساعدة الصومال في بناء اقتصاده ولا سيما مجالات البنى التحتية والخدمية والزراعة وصيد الأسماك والصحة ومجالات أخرى"[2]. وتعد زيارة العطية هي الثالثة للصومال منذ تعيينه وزيرا للخارجية .

كما وقع الهلال الأحمر القطري مذكرة تفاهم ثنائية مع نظيره الصومالي من أجل رفع مستوى التعاون والتنسيق في الأعمال الإنسانية التي يباشرها الهلال الأحمر القطري لصالح المجتمعات المتضررة من الجفاف والأعاصير في مختلف مناطق الصومال، وخاصة في مجالات الصحة والمياه وغيرها من أنشطة بناء القدرات وتعزيز إمكانيات التعافي من الكوارث في المجتمع المحلي[3].

وجاء توقيع هذه الاتفاقية أثناء زيارة قام بها وفد رفيع المستوى من الهلال الأحمر الصومالي إلى مقر الهلال الأحمر القطري في الدوحة، وضم الوفد كلا من د. أحمد محمد حسن رئيس مجلس الإدارة، د. يوسف حسن محمد نائب رئيس مجلس الإدارة، السيد أحمد باكال منسق الهلال الأحمر الصومالي في إقليم أرض الصومال، السيد محمد أحمد عدلي منسق الهلال الأحمر الصومالي في العاصمة مقديشو.

فيما وقع الاتفاقية من جانب الهلال الأحمر القطري الأمين العام السيد صالح بن علي المهندي، في حضور كل من مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية السيد نايف بن فيصل المهندي ورئيس مكتب الهلال الأحمر القطري في الصومال د. زهير عبد القادر. وصرح د. زهير قائلا: "بدأ الهلال الأحمر القطري العمل في الصومال عام 2004، وفي عام 2006م افتتح مكتبا له هناك، وقد نفذ منذ ذلك الحين العديد من المشروعات الإغاثية والتنموية لمواجهة المجاعات وسوء التغذية. [4]

ومن المتوقع أن تساعد هذه الاتفاقية على تكثيف جهود الهلال الأحمر القطري في الصومال وتوسيع مجالات عمله.

---

[1] - الصومال وقطر يوقعان اتفاقية تعاون في مجالي التعليم والطيران، وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)، الخميس 28 جمادى الاولى 1436هـ - الموافق 19-3-2015م، الرابط: http://www.islamicnews.org.sa/page/public/news

[2] - موقع الجزيرة. نت ، العطية يزور الصومال ويؤكد دعمها اقتصاديا، التاريخ: الجمعة 1436/8/3هـ/ 2015/5/22م، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/5/22/ عطية يزور الصومال ويؤكد دعمها اقتصاديا

[3] - "الهلال القطري" يوقع اتفاقية تعاون مع نظيره الصومالي ، صوت الصومال، صحيفة صومالية مستقلة، مقديشو، بتاريخ: **الثلاثاء 07 ربيع الثاني 1436 الموافق 27-1-2015م**

[4] - المصدر السابقة نفسه.

7.الدور الإماراتي في الصومال:

هنالك نشاط إماراتي مكثف بدأ في الصومال في الآونة الأخيرة، يشمل العديد من المجالات والأنشطة:

a) توقيع عدد من الاتفاقيات مع الصومال:

قام وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن شيخ زائد آل نهيان بزيارة للصومال، وأجرى الوزير مباحثات مع المسؤولين في الحكومة الصومالية من بينهم، الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ووزير خارجيته عبد السلام هدلية عمر وعدد من الوزراء في الحكومة الصومالية. وكتبت وكالة الأنباء الإماراتية بأن الطرفان تباحثا العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في المجالات كافة. كما تم بحث أهم المشاريع التنموية والإنسانية التي تنفذها دولة الإمارات في الصومال في "المجالات الأمنية والصحية والخدمية وغيرها من المجالات لما فيه صالح الشعب الصومالي الشقيق . وتم في نهاية اللقاء وبحضور الرئيس الصومالي " التوقيع على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين البلدين من قبل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية ومعالي الدكتور عبدالسلام هدليه عمر وزير الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار الصومالي"[1].

b) أبعاد الدور الإماراتي في الصومال:

1. البعد السياسي والأمني:

وفي تحديد أهداف الدور الإماراتي الجديد في الصومال يقول وزير الخارجية الصومالي في حديث أدلى به لصحيفة الاتحاد الإماراتية أن " هنالك ثلاثة أوجه للتعاون بين البلدين أولها: دعم الخارجية الإماراتية لنظيرتها الصومالية لتطوير التفاهم الموجود بين الدولتين، وتعزيز الأهداف الرامية إلى فرض الأمن والسلم والاستقرار في الصومال، ودعم الجهات الأمنية الصومالية المختلفة بتدريب أفراد الأمن والقوات الصومالية، مؤكدا أن الصومال يدرك أهمية تطوير قدرات قوات الدفاع لديه ببناء جيشه الوطني."[2]

ونقل مركز مقديشو للبحوث والدراسات في مقديشو استنادا إلى حديث مسؤولين إماراتيين الأبعاد السياسية والأمنية للدور الإماراتي في الصومال فيما يلي:

---

[1]- وكالة أنباء الإمارات (وام) الرئيس الصومالي يستقبل عبد الله بن ازيد ، مقديشو: 2015/06/07م ، الرابط **http://www.wam.ae/ar/news/emirates-arab/1395281603515.html** .

[2]- لقاء أجراه الصحفي أحمد عبد العزيز في صحيفة الاتحاد الإماراتية مع وزير الخارجية والاستثمار بجمهورية الصومال الاتحادية، بتاريخ : الأربعاء 01 أبريل 2015م/. http://www.alittihad.ae/details.php?id=32289&y=2015

I. تسعى الإمارات إلى لعب دور ايجابي في صياغة المستقبل السياسي للصومال الجديد وإبراز دوره كلاعب سياسي قوي في منطقة شرق أفريقيا، قادر على خلق التوازن اللازم لأداء دوره الإقليمي والدولي .

II. دعم جهود وأهداف الحكومة الصومالية لإعادة بناء المؤسسات الوطنية، والوقوف إلى جانب الشعب الصومالي حتى يحقق مطالبه المشروعة نحو السلام والازدهار.

III. فيما يتعلق بمحاربة القرصنة ومواجهة خطر الإرهاب، تعمل الإمارات على ترسيخ الاستقرار والرفاهية في الصومال حتى يقوم بدور هام في القضاء على النشاطات التي تشكل تهديدا لحركة التجارة العالمية في المنطقة مثل القرصنة الصيد غير المشروع، والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.[1]

IV. يسعى الإماراتيون من خلال تطوير علاقاتهم مع الصومال الي نقل تجاربهم الناجحة في مجالات الاقتصاد والطاقة النظيفة .

V. كما تهتم الامارات بإعادة بناء الجيش الصومالي ليكون ركنا أساسيا لمهمة حماية الحزام الأمني لدول البترول؛ حيث وقع الصومال اتفاقًا مع دولة الإمارات في مجال التعاون العسكرى، في حين حاز قطاع الأمن والدفاع في الصومال النصيب الأكبر من المساعدات الإماراتية المقدمة للصومال.

وكأمثلة على الدعم الأماراتي في مجال إعادة بناء الجيش الوطني والشرطة الصومالية قدمت الإمارات دعما عسكريا ولوجستيا للشرطة الصومالية في كل من مقديشو وكسمايو، كما تلقى متدربون دبلوماسيون بدورات دبلوماسية في الإمارات. ودربت الإمارات أيضا عدة دفعات من الحرس الرئاسي الصومالي. كما قامت الأمارات ببناء قاعدة لتدريب الجيش الصومالي في مقديشو.

2. البعد الاقتصادي في التوجه الإماراتي الجديد:

يأتي الاقتصاد على رأس أولوية العلاقات بين الصومال والإمارات، ويشكل البلدان أهمية استراتيجية كبيرة في الجانب الاقتصادي في المنطقة، سواء من حيث إمكانات وفرص التعاون في مجال المشروعات والاستثمارات المشتركة وفتح أسواق جديدة للسلع الاماراتية أو العكس. إذ أن الصادرات من الإمارات الي الصومال تزيد على مليار دولار سنويا علاوة على مبالغ التحويلات التي ترد من المغتربين الصوماليين في الإمارات والتي تزيد على 1.5 مليار دولار سنويا. وإن هناك ما بين ٨٠ الي ١٠٠ ألف صومالي يقيمون في الامارات العربية المتحدة والذين يشكلون أكبر الجاليات المهاجرة وأغلبهم تجار. في حين يتركز عدد من كبير من الشركات التي يملكها الصوماليون في حي الديرة بدبي، وعدد كبير من هؤلاء يتولون إدارة أعمال استيراد وتصدير. وهنالك شركات طيران صومالية تتخذ من دبي مقرا لها [2]. كما تبحر المراكب الشراعية المحمّلة بالبضائع بين الصومال ومواني دبي وعجمان والشارقة في الإمارات، وهي تحمل مختلف السلع الاستهلاكية كالخشب والزيوت وقطع غيار الماكينات والسيارات ومختلفة المواد الغذائية والإلكترونيات وسلع معمرة.

[1] - مركز مقديشو للبحوث والدراسات، الدور الإماراتي المتصاعد في الصومال HTTP://MOGADISHUCENTER.COM/BLOG/2015/05/23/%D8%A7

[2] - مركز مقديشو للبحوث والدارسات، المصدر السابق نفسه.

المؤتمرات الاقتصادية التي نظما الإماراتيون:

تأكيدا لرغبة دولة الإمارات في بناء علاقة اقتصادية قوية مع الصومال، نظم الأماراتيون عدة مؤتمرات بهدف دعم الصومال. وكانت معظم الاتفاقيات الموقعة بين الإمارات والصومال خلال الأعوام الماضية ذات طابع اقتصادي . وأهم تلك المؤتمرات هي:

1. نظمت موانئ دبي العالمية، مشغل المحطات البحرية العالمي، 8 إبريل (نيسان) عام 2014م في دبي، ندوة رفيعة المستوى حول "بيئة الأعمال والإصلاح التنظيمي والقطاعات الاقتصادية الرئيسية للاستثمار في الصومال"، تناولت عدداً من الموضوعات المهمة منها كيفية دعم الصومال وإعادة بناء اقتصاده، وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل وتأسيس مستقبل واعد للشباب كبديل عن امتهانهم القرصنة.

و في 16 مايو 2014 نشرت موانئ دبي العالمية في نيويورك «الورقة البيضاء» على هامش لقاء مجموعة الاتصال الخاصة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال والمدعومة من قبل الأمم المتحدة. وطرحت الورقة في الفصل الأخير قضية دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الصومال، حيث إن الموانئ والمطارات وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات تمثل جزءا من المستقبل طويل الأمد كما أن الزراعة وصيد الأسماك يعتبران من القطاعات ذات الإمكانيات الواعدة والقادرة على إحداث تأثير على المدى القصير، بينما تعتبر قطاعات البنى التحتية والطاقة ضرورية للوصول إلى بيئة أعمال مجدية.[1]

2. توقيع بعض الإتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري مع الصومال:

a) ففي 18 يوليو 2014 أعلنت «مبادلة للبترول» التابعة لشركة «المبادلة للتنمية» توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية في جمهورية الصومال الاتحادية. وتهدف الاتفاقية إلى تبادل الخبرات بين الجهتين وتعزيز نقاط القوة في الوزارة الصومالية ودعم جهود موظفيها ومن ثم – في مراحل لاحقة – تطوير الفرص في مجال التنقيب والإنتاج في الصومال.

b)في 06 مايو 2013 وقعت مجموعة بريد الإمارات مذكرة تفاهم بمقر الاتحاد البريدي العالمي "يو بي يو" في العاصمة السويسرية برن، لمساعدة الصومال على استئناف خدماتها البريدية بعد توقف 23 عاما . وسيتم بموجب مذكرة التفاهم مع البريد الصومالي تحديد إمارة دبي كمركز رئيسي لاستقبال البريد الصومالي لتستعيد فيه الصومال استئناف خدمات البريدية[2].

على الأرض هنالك مشاريع كثيرة نفذتها الإمارات العربية المتحدة في المجالات الإنسانية والأمنية والصحية والتنموية في الصومال.

ويقوم السفير الإماراتي السيد محمد أحمد عثمان الحمادي بنشاط مكثف في الصومال، منذ تعيينه وتقديمه لأوراق اعتماده سفيرا للإمارات العربية لدى الصومال، في الرابع والعشرين من أبريل عام 2014م. هذا الجهد الذي تقوم به دولة الإمارات

[1] - المصدر السابق نفسه.
[2] - المصدر نفسه.

العربية أو غيرها من الأشقاء يتطلب في أن يكون الطرف الصومالي حكومة وشعبا ونخبا على مستوى المسؤولية والتحدي، وأن يتم استثمار تلك العلاقات فيما يصب لصالح الشعب الصومالي وفي تطوير العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

8.الدور السعودي الجديد في الصومال:

العلاقات الصومالية السعودية علاقات متميزة أملتها أخوة العقيدة والدين ووحدة الهدف وتشابك المصالح الأخرى بين الطرفين. والدور السعودي في الصومال كان ولا يزال رائدا في الصومال في العديد من المجالات: ففي المجال السياسي والدبلوماسي كان السفير السعودي الجديد قد قدّم أوراق اعتماده للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في مقديشو في التاسع عشر من أبريل 2014م. وصرح الرئيس الصومالي في هذه المناسبة إشادته بالعلاقات السعودية . وأضاف الرئيس أن وزير الدفاع الصومالي قد زار المملكة والتقى بوزير الدفاع السعودي حيث " تعهد الطرف السعودي بمساعدة الصومال في مجالات تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار". أما السفير السعودي الجديد غرام بن سيد بن غرام الملحان فقد أكد في هذه المناسبة بأن " المملكة ستتركز مساعداتها للصومال في مجالات الأمن وإعادة الإعمار والشؤون الإنسانية". [1] وقد عينت الحكومة الصومالية من جانبها سفيرا جديدا للصومال لدى المملكة العربية السعودية هو وزير الإعلام الصومالي الأسبق السيد طاهر محمود جيلي. فعلى الرغم من هشاشة مؤسسات الدولة في الصومال إلا أن العلاقات بين الصومال والسعودية كانت حميمة وقوية. ففي المجال التجاري على سبيل المثال" تم تصدير خمس مليون رأس من المواشي الصومالية إلى المملكة العربية السعودية عام 2004م "[2]. ويمكن الزيادة في الصادرات الصومالية إلى السعودية من اللحوم وغيرها مثل الفواكه كالموز الصومالي المتميز عالميا والمانجو والموالح وغيرها من السلع والموارد التي يزخر بها الصومال. وفي هذا الخصوص ينبغي للطرف الصومالي أن يسعى إلى مضاعفة صادراته إلى الدول العربية ومطالبة الدول العربية بمنح أفضلية تجارية للسلع والصادرات الصومالية إلى هذه الدول.

الصومال وعاصفة الحزم:

أعلنت الحكومة الصومالية عن انضمامها إلى التحالف الدولي الذي تقوده السعودية ضد انقلاب جماعة الحوثي وقال بيان أصدرته وزارة الخارجية الصومالية، إن «الحكومة الصومالية تقف جنبا إلى جنب مع عملية (عاصفة الحزم) التي تقودها المملكة العربية السعودية لتجنيب اليمن من الدخول في حرب أهلية وتعزيز وحدتها واستقرارها .» وثمن بيان وزارة الخارجية

[1]- موقع RAXAN REEB الإخباري الصومالي، نقلا لوقائع المؤتمر الصحفي للرئيس الصومالي والسفير السعودي بتاريخ 2014/04/19م.

[2] - طاهر محمود جيلي، مستشار الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود للشؤون العربية، مقابلة الباحث معه في مقديشو بتاريخ2015/06/05م.

الصومالية القرار الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لإنجاز ذلك. ووصف البيان موقفه «الداعم للعملية بأنه أمر يمليه الواجب الأخوي للوقوف مع الشرعية في الجمهورية اليمنية"[1]

أما وزير الخارجية الصومالي عبد السلام هدلية فقد صرح بأن " الصومال جعل أجواءه وموانيه ومطاراته في خدمة الحملة الجوية للعاصفة، وبرر الوزير تأييد الصومال للعملية بأن الصومال "يرفض الانقلاب الحوثي ويؤيد الرئيس الشرعي المنتخب، وأن الصومال يدعم التداول السلمي للسلطة"[2] في اليمن.

التساؤل هنا هو:

ما هي الفوائد التي يجنيها الصومال من خلال تأييده لعاصفة الحزم؟ ، وهل سيؤدي هذا التأييد إلى دور عربي أكثر قوة وأكثر فاعلية في الصومال مما كان عليه الأمر في السابق؟ خاصة مع الشقيقة السعودية؟.وهل ستحرك العاصفة المياه الراكدة للدور العربي في الصومال؟. كل هذه التساؤلات حرية بأن تورد في هذا المقام، وإجابتها متروكة لكل من القيادة الصومالية في السلطة والأطراف العربية في تحالف دعم الشرعية في اليمن، على الرغم من أن القضية في اليمن هي قضية مبادئ في المقام الأول قبل أن تكون قضية مصالح آنية.

على الأرض هنالك تدفق لأعداد كبيرة من اللاجئين اليمنيين نحو الصومال بسبب الحرب الناتجة عن الانقلاب الحوثي في اليمن، كما اضطرت غالبية اللاجئين الصوماليين في اليمن والذين كان عددهم يفوق بمائتي ألف نسمة بالعودة إلى بلادهم ليضيفوا عبئا زائدا على الأوضاع في الصومال، دون أن يكون هنالك دعم سعودي أو خليجي يذكر لمساعدة هؤلاء العادين الصوماليين من اليمن. وقد تحدث رئيس الوزراء الصومالي عمر عبد الرشيد شرماركي عن العبء الثقيل الذي يواجهه الصومال بسبب "عودة ثمانمائة ألف لاجئ صومالي من اليمن على الاقتصاد الصومالي الضعيف أصلا" [3]. ودعا رئيس الوزراء الصومالي الدول العربية والعالم بدعم الصومال في استيعاب هؤلاء الفارين من الحرب في اليمن.

السعي إلى توفير فرص عمل للصوماليين في السعودية:

في مقابلة مع إذاعة صوت أمريكا – القسم الصومالي- صرح الرئيس حسن شيخ محمود أكد أن الحكومة الصومالية تضع اللمسات الأخيرة مع المملكة العربية السعودية في تسهيل الإقامات للمواطنين الصوماليين الموجودين في المملكة وتوفير فرص عمل للصوماليين في المملكة [4] وذلك للتخفيف من البطالة الشاملة في الصومال. وهذا اتجاه جيد ، بل مطلب ملح تمس الحاجة إليه في الصومال في الوقت الراهن، وهو ما يحتاج إلى دبلوماسية صومالية على مستوى التحدي لتحقيق ذلك وليس

---

[1]- علي حلني، الصومال يعلن انضمامه إلى تحالف «عاصفة الحزم» بقيادة السعودية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ: السبت - 7 جمادى الآخرة 1436 هـ - 28 مارس 2015 http://aawsat.com/home/article/323006/%D8%A7%

[2]- تصريحات الوزير في إطار مقابلة مع القسم الصومالي لهيئة الإذاعة البريطانية، بتاريخ 2015/4/7م.

[3] - عبد الرشيد علي شرماركي رئيس الوزراء الصومالي، في برنامج اللقاء اليوم في قناة الجزيرة ، بتاريخ: 2015/6/9م

[4]- حديث الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى إذاعة صوت أميركا تم في 2015/04/06م.

تصريح من هنا وهناك. وقد نجحت دولة جيبوتي أن تستثمر تأييدها لعاصفة الحزم وتتلقى وعدا من السعودية لتوظيف أربعة آلاف موظف وعامل جيبوتي في المملكة العربية السعودية. وعلى الصومال أن تسعى بمثل هذا المسعى لدى الحكومة السعودية في الحصول على فرص عمل للعاطلين عن العمل في الصومال – وما أكثرهم- وبما يتناسب وحجم البطالة الكبيرة الموجودة في الصومال.

دعوة الدول العربية للاستثمار في الصومال

تتحدث الحكومة الصومالية عن اتجاه جديد لها، يقوم على دعوة الدول العربية للاستثمار في الصومال بدلا من المطالبة بتقديم المساعدات فقط. فالأستاذ/ طاهر محمود جيلي مستشار الرئيس للشؤون العربية ووزير الإعلام الصومالي الأسبق وسفير الصومال الجديد لدى المملكة العربية السعودية يشرح هذا الاتجاه ويقدّم من جانبه نظرة إيجابية متفائلة للعلاقات العربية الصومالية في المرحلة المقبلة، مؤكدا أن الحكومة الصومالية تسعى إلى " تغيير الصورة النمطية عن الصومال لدى كثير من الدول العربية التي تنظر إليه على أنه عبارة عن فقر وجوع وحرب وإرهاب إلى آخر القائمة، وأن " الحكومة الصومالية تقوم حاليا بتسويق رؤية أخرى مفادها بأن الصومال بلد غني واعد يزخر بثروات هائلة متنوعة وإمكانات استثمارية كبيرة، ما يرشح الصومال بأن يكون سلة غذاء للعالم العربي مع السودان" [1]. وكان الرئيس الصومالي حسن شيخ قد دعا الدول العربية في القمة العربية في شرم الشيخ في مارس عام 2015م إلى أن تتجه في استثمار أموالها في الصومال. وقد تحدث رئيس الوزراء الصومالي عمر عبد الرشيد شرماركي عن هذا الاتجاه في مقابلة مع برنامج لقاء اليوم في قناة الجزيرة في قائلا: " الوضع الاقتصادي في الصومال هنالك معاناة فعلا، ونحاول الآن أن نسعى إلى فتح الاستثمارات، لأن الصومال بلد واعد ولديه ثروات موارد اقتصادية كبيرة." وعند سؤاله عن الدعم العربي الذي ترغب فيه حكومته قال: " نمر الآن في مرحلة حاسمة ومفصلية تستدعي تقديم الدول العربية مساعدات لدعم الصومال". التحدي أمام الحكومة الصومالية هو تحقيق الاستقرار في الصومال، وعليها أن تتحدث عن استثمارات عربية أو غير عربية في الصومال بعد ذلك.

الصومال وسياسة المحاور:

طرح الباحث سؤالا على مستشار الرئيس الصومالي والمختص في الشؤون العربية السيد طاهر محمود جيلي مفاده، هل هنالك صراع محاور لدول متنافسة، تجري تصفية حساباته على الساحة الصومالية؟. مثلما يقال عن محور قطري/ تركي، ومحور إماراتي/ مصري!. فأكد بأن " الحكومة الصومالية حريصة على النأي بنفسها عن سياسة المحاور. فعلاقاتنا مع مصر تاريخية ومع قطر والإمارات وتركيا ممتازة، ونعتبر ذلك من قبيل الرشادة السياسية" [2]. فالصومال في هذه المرحلة محتاج إلى وقوف كل الأشقاء والأصدقاء إلى جانبه، حتى يتمكن من الوقوف على قدميه.

[1] - طاهر محمود جيلي، مصدر سابق، التاريخ نفسه.
[2] - طاهر محمود جيلي، مصدر سابق، التاريخ نفسه.

تحديات أمام الدعم العربي للصومال

على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ في الاهتمام العربي نحو الصومال في المجالات المختلفة ووجود دول عربية تقوم بأنشطة متقدمة، إلا أن هنالك بصورة عامة تباطؤ عربي فيما يتعلق بترجمة الأقوال إلى أفعال. من هنا لا بد وأن نضع بعين الاعتبار العقبات التي يمكن ان تعترض طريق تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والتي من أبرزها: الوضع السياسي والأمني غير المستقر في الصومال، والمزاج المتقلب لدى السياسيين الصوماليين. فبالرغم من تراجع حدة العنف ووجود نظام سياسي فيدرالي معترف به دوليا في الصومال، إلا أن البلاد لا تزال تواجه تحديات كبيرة- تتمثل في هشاشة الاستقرار السياسي والأمني ، وضعف المؤسسات الحكومية التي يشكك كثيرون في قدرتها على تنفيذ اتفاقياتها الدولية. غير أن الآمال معقودة على أن تكون الحكومة الصومالية على مستوى التحدي وأن يعمل الصوماليون على تحقيق التغيير اللازم في المستقبل والذي يمكّن من استقطاب الدعم العربي المادي والمعنوي للصومال.

المبحث السابع: النموذج التركي لدعم الصومال

هنالك دور تركي متعاظم في الصومال منذ عام 2011م، شمل المجالات السياسية والإنسانية والاقتصادية التنموية والتعليمية. فتركيا بدأت مساعداتها للصومال في المجال الإنساني ثم توسعت في المجالات التنموية والاستثمارية الأخرى. فالنموذج التركي في الصومال يستحق الدراسة، وتركيا تقوم بدور مكمل وغير متناقض مع الدور العربي.

هنالك اهتمام إقليمي ودولي متزايد في الشأن الصومالي منذ زيارة رئيس الوزراء التركي أوردغان للصومال في أغسطس عام 2011م. تلك الزيارة التي حركت مياه الصومال الراكدة لعقدين من الزمان. فقد ازداد الاهتمام الدولي والإقليمي للصومال بعد زيارة أوردغان وحضور تركيا القوي في الصومال، خاصة في المجالات الدبلوماسية والإنسانية والتنموية. فحاليا "هنالك أكثر من سبعين (70) دولة في العالم قامت بتعيين سفرائها المعتمدين لدى الصومال ، من بينها دول الاتحاد الأوربي ومجموعة G8، والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وجميع دول الإيقاد وشرق إفريقيا ومعظم الدول العربية. [1] كما حصل الصومال على " اعتراف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" [2] . وهذه كلها ظروف تهيئ لمساعدة الصومال ووقوفه على قدميه من جديد إذا أحسن استغلالها. وهو ما يفرض مسؤوليات جديدة على كل من الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي من أجل الوقوف مع الشعب الصومالي لتجاوز مرحلة الحرب الأهلية وآثارها بصورة جادة.

أهداف تركيا في الصومال:

فيما يتعلق بأهداف تركيا في الصومال صرح نائب الرئيس التركي السابق بأن السياسة التركية تجاه الصومال قائمة على ثلاثة أسس:

1. المساهمة في توفير الأمن والاستقرار الداخلي.
2. دعم جهود الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.
3. تهيئة الأجواء من أجل الحصول على دعم إقليمي ودولي في الصومال.[3]

مستوى العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وتركيا:

تركيا هي أول دولة أوروبية تفتح سفارتها في الصومال بكل طاقمها، ورفرف علمها فوق سماء مقديشو. كما بدأت الخطوط الجوية التركية (Turkish Air Lines) رحلاتها الجوية إلى مقديشو بمعدل أربع رحلات أسبوعية بين مقديشو

[1] - د. محمد نور جعل وزير الدولة في الخارجية الصومالية سابقا، مقابلة معه في مقديشو بتاريخ2014/03/29م.

[2] – فوزية يوسف حاج، وزيرة الخارجية الصومالية/في مقابلة مع موقعhttp://sabahionline.com/so بتاريخ:2013/05/6م.

[3] - محمد عبد القادر محمد حسن، العلاقات الصومالية التركية (2011-2015م)، أكاديمية السودان للعلوم، برنامج رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، التاريخ: 2014- 2015م ، ص ص:42-43.

واسطنبول، وذلك لنقل المغتربين الصوماليين من كل أنحاء العالم إلى بلدهم، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الإغاثة وحركة الدبلوماسيين والموظفين الأتراك في الصومال.

بمناسبة بناء السفارة التركية في مقديشو يقول الرئيس رجب طيب أردغان، أثناء زيارته للصومال في إطار جولة أفريقية له: " يوجد في الصومال سفارات مكاتبها تقع داخل حاويات، ويجرون اجتماعات يومية من دون معنى، بينما نحن نعمل على إنشاء أكبر سفارة تركية في العالم في مساحة تقدر بـ 70 فدان، منحتها الحكومة الصومالية لتركيا" [1]. في عهد الرئيس السابق الشيخ شريف شيخ أحمد. ولعل أردغان بذلك يريد أن يتحدى بعض الدول تثير الزوبعة في الفنجان، في زعمها لمساعدة الصومال.

وتعلم تركيا بأهمية الصومال الذي يمثل المدخل الطبيعي لتركيا في القارة الأفريقية. إضافة إلى أن الصومال يمتلك ثروات متنوعة لم تستغل، وشاطئا ساحليا يمتد لأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر على طول المحيط الهندي والبحر الأحمر، والذي له أهميته في التجارة الدولية والاستثمار في ثرواته المختلفة.وقد نظمت تركيا بعدد من المؤتمرات الدولية بالشأن الصومالي في أراضيها. منها مؤتمرات اسطنبول الأول حول الصومال، الذي عقد في يونيو 2012م، ومؤتمر أنقرة في مارس 2013م، والمؤتمر التجاري التركي الصومالي في اسطنبول في نهاية مايو 2013م. كما تستضيف تركيا المفاوضات بين الحكومة الصومالية الاتحادية وصوماليلاند.

المساعدات والمشروعات التنموية التركية في الصومال:

انطلقت المشاريع التركية التنموية في الصومال، من تأهيل للمدارس والمستشفيات والطرق وغيرها. ويعد "مشروع "طريق مقديشو للصداقة" الذي يربط مطار مقديشو بالقصر الرئاسي بطول 23 كم، وباتجاهين، والمزود بـ 736 عموداً للإنارة ، من أضخم المشاريع التي تنفذها الهيئة التركية (تيكا) والتي رممت أيضاً مستشفى ديكفير الذي يطلق عليه حالياً مستشفى أوردغان" [2]. كما قامت الشركة التركية المتخصصة في مجال بناء المطار " كوسوفو " ببناء مدرج جديد لمطار آدم عدي الدولي في مقديشو، والذي قدرت تكلفة بنائه بأكثر من 22 مليون دولار، ويتسع لاستقبال 5 آلاف شخص في الصومال، بواقع 30 رحلة جوية في اليوم [3]. وقامت تركيا ببناء مستشفى أردغان في الصومال والذي " يعد بأكبر مستشفى في أفريقيا، كما تنشئ مدارس لدراسة علوم الزراعة وصيد الأسماك". [4] وكان نائب رئيس الوزراء التركي يقوم بزيارة الصومال لتفقد المشروعات التركية في كل شهرين مرة. كما تعهدت تركيا ببناء 10 آلاف وحدة سكنية في العاصمة الصومالية مقديشو، لتحسين مظهر المدينة وإزالة العشوائيات التي تشكلت بسبب وصول حوالي نصف مليون نازح تضرروا من الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة من الجنوب والوسط. وقال الرئيس التركي في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود، عقب زيارة الأول إلى مقديشو أنه " سيتم بناء عشرة آلاف وحدة سكنية للفقراء في مقديشو"، وأضاف" أن التخطيط

---

[1] - المصدر السابق، ص43.

[2] - الدور التركي في الصومال ..الأبعاد ـ الآفاق ـ وملامح المستقبل، موقع أخبار الصومال، بتاريخ 2015/01/28م، http://somalianewsweb.com/detail.aspx?id

[3] - موقع أخبار الصومال، المصدر السابق نفسه.

[4] – محمد عبد القادر محمد حسن، العلاقات الصومالية التركية (2011-2015م)، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

العمراني للمدينة مهم قبل تنفيذ هذا المشروع". كما تعهدت تركيا بزيادة " رحلات الطيران التركي إلى مقديشو، وجعلها يومية بدلا من أربعة رحلات في الأسبوع"،[1] لربط الصوماليين المغتربين ببلادهم، إضافة إلى ربط العالم بمقديشو.

أنواع المساعدات التركية للصومال وتكلفتها:

تشمل المساعدات التركية للصومال في العديد من المجالات الإنسانية والتعليمية ومشاريع البنية التحيتية والتنموية، فقد بلغ مجموع تلك المساعدات في الفترة ما بين 2011م – 2013م فقط على النحو التالي:

1. مجموع المساعدات التركية للصومال في المجال الإنساني بلغت ب: 168,930,664 $.
2. مجموع المساعدات التركية للصومال في المجال التنموي بلغت ب:184,070,000$.
3. المساعدات التركية المباشرة لدعم ميزانية الدولة لعام 2013م بلغت ب:31.500,000$
4. المجموع الكلي للمساعد ات التركية الإنسانية والتنموية والمباشرة في الفترة ما بين 2011-2013م بلغت ب: 384,500,664$ (فقط ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليون وخمسمائة ألف وستمائة وأربعة وستون دولار أمريكي. وهذا المبلغ هو خارج عن التكاليف الإدارية والفنية واللوجستية للمساعدات التي قدمتها تركيا للشعب الصومالي في الفترة ما بين 2011م- 2013م.[2]
5. كما تقوم تركيا بإدارة عدد من المشروعات الاستثمارية في الصومال: فتركيا تتولى حاليا إدارة وتسيير أعمال المطار والميناء الدوليين في مقديشو وتجري فيهما أعمال تطوير وتأهيل وإصلاحات جديدة. كما تدير عددا من المستشفيات الكبيرة في مقديشو مثل مستشفى ديجفير (أردوغان حاليا) ومستشفى ديفا.

يعلق الكاتب السعودي جمال خاشقجي بالدور التركي في الصومال ويتساءل عن الدور العربي بقوله:" بغض النظر عن السبب الرئيس المحرك للأتراك، فإن كل ما قاموا به في الصومال يعد عملاً نبيلاً استفاد منه الأتراك والصوماليون. فما ذا نحن فاعلون؟ من الخطأ أن ننظر للأتراك كمنافسين أعداء، إنما كأصدقاء فعلوا ما كان يجب علينا أن نفعله، وبالتالي فمن الجيد اللحاق بهم لمشاركتهم هذا الخير، فنحن السباقون".[3]

فحوى حديث الكاتب العربي السعودي هو أنه كان الأولى والأهم للعرب أن يشغلوا هذا الدور الذي تقوم به تركيا حاليا في الصومال منذ بداية الأزمة الصومالية التي امتدت لأكثر من عقدين من الزمان، وهي فترة كافية ضاعت عن الصومال كما ضاعت عن الفاعل العربي استثمارها.

---

[1] - علي نور صلاد- مقديشو – سكاي نيوز عربية، تركيا والقرن الإفريقي.. تهديد الأمن العربي ، الثلاثاء 10 فبراير, 2015 م.

[2] - اسماعيل أيدل، السفارة التركية في الصومال، مقديشو،2014/03/25م.

[3] – جمال خاشقجي، "ماذا يفعل الأتراك في الصومال حج أم يبيعون السبح"، جريدة الحياة – السبت ١٩ يناير ٢٠١٣م، الرابط لموقع الصحيفة–al Hayat.com.

الدور التركي الجديد في الصومال يتسم بالجرأة والاستقلالية في اتخاذ القرار والاهتمام بالأفعال أكثر من الأقوال، بينما الدور العربي لم يكن يتسم بالجرأة اللازمة في استقلالية اتخاذ القرارات الاستراتيجية تجاه الصومال منذ بداية الأزمة الصومالية بغض النظر عن الرضا الإقليمي والدولي.

المطلوب حاليا هو أن تتكامل الجهود العربية والتركية في الصومال ، لأن الصومال في حاجة إلى مساعي جميع الأشقاء والأصدقاء في هذا الظرف الدقيق من تاريخه.

الخاتمـــة:

تعرضت الدراسة الأهمية الجيواستراتيجية لموقع الصومال والتأثير السالب المباشر لغياب الدولة في الصومال على الأمن القومي العربي، وعلى المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية العربية في المنطقة. و أن الأهمية التي يمثلها للصومال للمصالح العربية لم يشجع معظم الأشقاء العرب في المساهمة الفعالة بحل الأزمة السياسية في الصومال والتي استمرت لأكثر من عقدين من الزمان، فقد ظل الدور العربي هامشيا وضيفا تابعا للجهود الإقليمية والدولية الأخرى.

تعرضت الدراسة في تناولها وتحليلها للدور العربي منذ انهيار الدولة في الصومال لعدد من الملفات، من أهمها: الملف السياسي والملف التعليمي والملف الإنساني، وقدمت الدراسة شرحا مفصلا في كيفية تعامل الجامعة العربية والدول العربية مع تلك الملفات الصومالية.

تناولت الدراسة لمظاهر غياب الدور العربي في الصومال وأسباب هذا الغياب وتمت دراسة ومناقشة وجهات النظر المختلفة في هذا المجال. فعلى الرغم من وجود إخفاقات كبيرة حصلت في التعامل العربي مع الأزمة الصومالية سياسيا بسبب غياب دور عربي جماعي في هذا المجال، إلا أن هنالك نجاحات لبعض الدول العربية في مجالات مختلفة في الشأن الصومالي. فجمهورية جيبوتي برزت نجاحاتها في الملف السياسي، والسودان برز في مجال التعليم، ودول الخليج العربي انصبت نجاحاتها في الدور الإنساني .

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن هنالك نجاح عربي بارز في كل من الملف الإنساني والملف التعليمي وإخفاقات ظاهرة في الملف السياسي مما أدى إلى إطالة أمد الأزمة الصومالية لأكثر من عقدين من الزمان.
2. هنالك دور تركي متعاظم في الصومال يتحرك الآن بخطة ثابتة، بعد أن دخلت تركيا في الصومال عن طريق المجال الإنساني ثم بدأت تتوسع في باقي المجالات السياسية والتعليمية والتجارية والاستثمارية الأخرى. فتركيا تسير بإستراتيجيتها في هذا البلد البكر الغني بموارده وإمكانياته المتنوعة بجانب ما تقدمها من مساعدات إنسانية.
3. في المرحلة الحالية هنالك توجه عربي في الصومال أقوى من الفترة السابقة ولكنه يتسم بالفردية ويفتقر إلى وجود استراتيجية عربية مشتركة تتجه نحو الصومال.
4. إن ظاهرة انهيار الدولة المركزية في الصومال والتجاوب العربي معها أمر يستحق عربيا أخذ العبر والدروس منه، من أجل الانتقال إلى دور عربي رائد وأكثر فاعلية في الصومال في المستقبل، يساهم في تجاوز الصومال في تحديات المرحلة الراهنة في مختلف المجالات.

توصيات الدراسة

بناء على الدراسة التي أجراها يتوجه الباحث بهذه التوصيات إلى ثلاث أطراف، هي: الحكومة الصومالية والجامعة العربية والنخبة الصومالية المتعلمة.

أولا: التوصيات الموجهة للحكومة الصومالية:

تؤمن الدراسة بأن وجود أي دور عربي فاعل في الصومال لا يتأتى إلا بعد تحقيق دور صومالي فاعل عربيا، ويتمتع بما يكفي من الدبلوماسية النشطة والتخطيط الاستراتيجي. ومن هذا المنطلق يتقدم الباحث بالتوصيات التالية للحكومة الصومالية:

1. على المستوى السياسي والدبلوماسي:

على الحكومة الصومالية أن تقوم بـ:

- وضع إستراتيجية سياسية واضحة، وممارسة دبلوماسية محددة المعالم للتعاون مع الدول العربية سواء على المستوى الثنائي مع كل دولة، وعلى مستوى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة، مع تحديد الأولوية في ذلك.
- تنشيط الدور العربي الرسمي والشعبي لدعم الصومال في المجالات المختلفة، وتقديم مبادرات حقيقية للدول العربية تمكن الصومال من استعادة عافيته ووحدته وبناء مؤسساته.
- إعادة تفعيل وتنشيط العمل الدبلوماسي مع الدول العربية ورفع كفاءة وقدرات الدبلوماسيين والمندوبين الصوماليين لدى الدول والجامعة العربية، لدفع العلاقات الصومالية العربية إلى مستويات أفضل.
- مطالبة الدول العربية بتسهيل إجراءات منح التأشيرات والإقامات للمواطنين الصوماليين بجواز دولتهم – الجواز الصومالي- كجزء من دعم هوية وسيادة واستقلال الصومال.

2. على مستوى التعاون العسكري والأمني:

على الحكومة الصومالية أن تقدم برنامجا مفصلا يوضح احتياجات الصومال في المجالات الأمنية والعسكرية، ومطالبة الدول العربية الشقيقة المساعدة في إعادة بناء قوى الأمن الصومالية، بأفرعها المختلفة. وذلك بالعمل على توقيع برتوكولات عسكرية وأمنية ثنائية وجماعية مع الدول العربية في هذا الخصوص.

3. في المجال الاقتصادي:

ينبغي للحكومة الصومالية:

- أن تقوم بوضع خطة مارشال عربية لإعادة إعمار الصومال ، وذلك بالعمل على تحديد المشروعات ذات الأولوية في هذه المرحلة، والتي يمكن أن تساعد على خلق فرص عمل للشباب لعاطل عن العمل في الصومال.
- أن تسعى الحكومة الصومالية إلى توقيع برتوكولات تجارية واقتصادية مع الدول العربية، وذلك باختيار الدول ذات الأولوية في هذا الشأن.
- العمل على تنمية وزيادة الصادرات الصومالية إلى الدول العربية ومطالبة منح أفضلية لتلك الصادرات.
- جذب الاستثمارات العربية: من خلال التركيز في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والحيواني، وفي مجال صيد الأسماك، ووضع قانون مرن للاستثمارات، مع طرح مشروعات استثمارية ذات جدوى في هذه المرحلة.

4. على المستوى الثقافي والتعليمي والبحث العلمي:

على الحكومة الصومالية أن تسعى في هذا المجال إلى:

- تطوير علاقات التعاون الصومالي العربي في مجالات التعليم العالي والعام. وذلك بالعمل على توقيع برتوكولات ثقافية وتعليمية، ثنائية وجماعية مع الدول العربية. وذلك بوضع برنامج مفصل يشرح احتياجات الصومال وأولوياته في مجال التعليم العام والعالي لدعمه عربيا.
- تشجيع وإنشاء مؤسسات تعليمية عربية أهلية في الصومال، تشمل المراحل الدراسية المختلفة، وتهيئة الظروف التي تمكن للجامعات العربية المرموقة في أن تفتح فروعا لها في الصومال.
- وضع خطة عن محو الأمية عن اللغة العربية في الصومال، تهدف إلى تنمية الثقافة العربية.
- الاهتمام بالدراسات الصومالية العربية وتوجيه مراكز الدراسات في التركيز بهذا الجانب.
- الاهتمام بتحقيق تطلعات الشباب الصومالي من خلال العمل على تكثيف برامج التدريب والتأهيل للشباب وتطوير التعاون مع الجانب العربي في هذا الخصوص.

5. على المستوى الإنساني:

على الحكومة الصومالية أن تقوم بـ:

- إعداد تقارير دورية عن الحالة الإنسانية في البلاد، ومدّ الدول والمنظمات العربية العاملة في المجال الإنساني بتلك التقارير، والعمل على وضع نظام للإنذار المبكر عن الكوارث الطبيعية والبشرية المتكررة في الصومال وطرق درئها ومواجهتها. وذلك بالتعاون والتنسيق مع الدول والمنظمات العربية العاملة في مجال العمل الإنساني.

- تقديم خطة للدول والمنظمات العربية الإنسانية تهدف لدعم المشروعات التنموية التي تساعد في عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، بتوفير الخدمات الأساسية لهم، في المناطق التي نزحوا منها. وذلك بالاهتمام بمشروعات التمويل الأصغر.

ثانيا: التوصيات المقدمة للجامعة العربية والدول الأعضاء فيها:

انطلاقا من وشائج العلاقات الأخوية والمصالح المشتركة بين الصومال وبين الدول العربية، ولضرورة الحاجة الملحة في تطوير ودفع تلك العلاقات، فإن الدراسة تقدم عددا من التوصيات للجامعة العربية والدول الأعضاء فيها. وتشمل تلك التوصيات على المجالات التالية:

1. على مستوى الدعم السياسي وتحقيق المصالحة الشاملة:

- على الطرف العربي أن يرفع درجة اهتمامه بالشأن الصومالي، والاستفادة من دروس المرحلة السابقة. وذلك بالعمل على تكوين آليات أكثر فاعلية للتعامل مع القضية الصومالية.
- مساعدة الحكومة في الصومال في تحقيق المصالحة الشاملة التي لا تستثني طرفا، حتى يتمكن الشعب الصومالي من طي صفحة الماضي والتوجه نحو العمل على بناء مجتمع صومالي معافى من آثار ورواسب فترة الحروب والنزاعات. ويمكن الاستفادة من خبرات ونجاحات بعض الدول العربية في التوسط بين الفرقاء وإجراء المصالحات الوطنية مثل تجربة دولة قطر في المصالحة والتوسط بين الفرقاء في كل من فلسطين ولبنان ودافور في السودان. ولماذا لا تكون هنالك تجارب مماثلة في قضايا صومالية؟، مثل قضية الوحدة بين الشمال والجنوب في الصومال، من أجل دعم وترسيخ الوحدة الوطنية في الصومال.

2. على المستوى الأمني والدفاعي:

على الدول العربية مساعدة الحكومة الصومالية في:

- مساعدة الدولة في الصومال في إعادة بناء قدراتها الأمنية وإعادة بناء قواتها، بأقسامها وفروعها المختلفة، البرية والبحرية والجوية والشرطية والأمنية.
- المساعدة في تدريب وتأهيل وتسليح القوات الصومالية بتشكيلاتها المختلفة،العسكرية والشرطية والأمنية.

3. على المستوى الاقتصادي وإعادة إعمار الصومال:

يجدر بالدول العربية في مجال إعادة إعمار الصومال التركيز على الآتي:

- العمل على إعادة بناء مشاريع البنية التحتية، مثل إعادة بناء شبكات الطرق وتأهيل المؤسسات والمرافق العامة مثل مباني الوزارات والبنوك وتأهيل المستشفيات والمطارات والموانئ المختلفة في البلاد.
- المساعدة في دعم المشاريع الإنتاجية والتي تؤدي إلى خلق فرص عمل والحد من البطالة الشاملة في البلاد، مثل إنشاء المصانع الصغيرة للإنتاج الحيواني والزراعي وتعليب الأسماك وتمويل مشاريع التمويل الأصغر. وبما أن الصومال يزخر بثروات هائلة لم تستغل، تأتي الأهمية في التركيز على مجالات التمويل والاستثمار في الصومال لاستخراج تلك الثروات.
- العمل على عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار الصومال بمبادرة ورؤية عربية.
- مساعدة الصومال في المحافظة على ثرواته البحرية التي تتعرض للنهب والسرقة من قبل الدول والشركات الأجنبية، والعمل على مكافحة أنشطة إلقاء ودفن النفايات السامة في الشواطئ والأراضي الصومالية.
- فتح الأسواق العربية للصادرات الصومالية وتسهيل إجراءات دخولها للأسواق العربية وعمل إعفاء جمركي لهذه الصادرات وإعطاء أفضلية لها.
- تدريب الكوادر البشرية ومد الصومال بالخبرات الإدارية والفنية العربية في المجالات كافة.

4 .على المستوى التعليمي والثقافي والإعلامي:

في مجال التعليم بشقيه العام والعالي في الصومال، تدعو الدراسة الدول العربية إلى دعم التعليم في الجوانب التالية:

- المساعدة على إعادة إعمار المؤسسات التعليمية التي دمرتها الحرب في الصومال.
- مساعدة الصومال في إعداد منهج تعليمي موحد للبلاد يشمل المراحل الدراسية المختلفة.
- العمل على زيادة المنح الدراسية التي تقدم للطلاب الصوماليين في الجامعات العربية، بالتركيز على المجالات العلمية والتقنية وتخصصات علوم الزراعة والبحار والبيطرة والمعادن والبترول وتنمية الموارد البشرية، وكذلك العلوم الإنسانية.
- الاهتمام بإنشاء فروع للجامعات العربية البارزة في الصومال.
- مد الصومال بالخبرة الفنية في مجالات الإدارة والتوجيه التربوي وإعداد المناهج والوسائل التعليمية.
- دعم التعليم التقني والمهني في الصومال من أجل خلق فرص عمل للشباب الصومالي.
- تشجيع البحث العلمي في الصومال، وإقامة المكتبات العامة وتنظيم معارض للكتب في داخل الصومال بأسعار مدعومة حتى تكون الثقافة العربية في متناول الجميع.
- الاهتمام بفتح المراكز الثقافية العربية وإنشاء الملحقيات الثقافية لتنمية الجانب المعرفي في الصومال.
- في مجال الإعلام: تنصح الدراسة للفضائيات العربية التلفزيونية والإذاعية تكثيف برامجها الإعلامية الهادفة في الصومال لمساعدة المستمع والمشاهد وصانع القرار العربي في فهم المشهد الصومالي.

4. في المجال الإنساني:

- توصي الدراسة بأن تساعد الدول والمنظمات العربية العاملة في مجال العمل الخيري والإنساني بدعم المشاريع الانتاجية التي تساعد بعودة النازحين واللاجئين الصوماليين إلى مناطقهم وقراهم وتمكينهم بوسائل انتاج تعاونهم في الاعتماد على أنفسهم، وبالتالي المساهمة في تطوير مناطقهم.
- بما أن المرأة الصومالية شخصية متحركة ومنتجة بطبعها، فعلى الدول العربية المقتدرة المساعدة في خلق مشروعات انتاجية سريعة العائد من أجل تنمية مهارات المرأة الصومالية الحرفية والإنتاجية. مثل صناعة الأغذية، صناعة البسكويت والحلويات، الخياطة والحياكة، شراء الأغنام والأبقار والدواجن بالنسبة للمرأة الريفية والبدوية باختيار كل منطقة حسب طبيعة انتاجها في البلاد.
- التركيز على توفير المياه الصالحة للشرب للنازحين والمتضررين من الجفاف والحرب في الصومال.

ثالثا: توصيات للنخبة الصومالية:

- على النخبة الصومالية المثقفة أن تعمل على استثمار الإمكانات الكبيرة المتوفرة لدى الدول والشعوب العربية الشقيقة بما يحقق في نهضة الصومال من جديد.
- على النخبة الصومالية أن تهب لتوظيف كل كفاءاتها وطاقاتها في خدمة بلدها الصومال، وعليها أن تقوم بتنمية وتطوير علاقاتها وتواصلها مع النخب العربية في المجالات كافة.
- الاهتمام بالبحوث والدراسات الصومالية العربية فيما يعود بالنفع على كلا الطرفين.
- تكثيف برامج التبادل الثقافي والحضاري والاقتصادي مع الشعوب العربية وتنظيم المعارض التي تسوق الموارد والإمكانات الصومالية في مجالات الاستثمار.
- زيادة الاهتمام بالإعلام العربي من أجل زيادة وعي المجتمع الصومالي بالقضايا العربية وزيادة تفاعل الشعوب العربية مع ما يدور في الصومال.

في الختام تدعو الدراسة إلى إجراء المزيد والدراسات الصومالية العربية في العديد من المجالات الحيوية. كما تدعو إلى تحقيق التنسيق والتكامل المحكم بين الدور العربي والدور التركي في الصومال.

والله وليّ التوفيق

قائمة مراجـــع الدراســـــة

1 - د. الأمين عبد الرازق آدم، جيبوتي: الأهمية الاستراتيجية والعلاقات بدول الجوار، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ديسمبر 2011م.

2 - د. إبراهيم فارح، "مساعي السلام في الصومال: قضايا، تحديات، وفرص ضائعة"،كتاب الشاهد، الطريق إلى الدولة الصومالية (مجموعة مقالات) ، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون،العدد الثاني- ديسمبر 2010م.

3 - د أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي، التاريخ والتوجهات، صنعاء مركز عبادي
a. للدرسات والنشر، 1429هـ/2008م.

4 - أنور أحمد ميو، مراجعات استراتيجية في الشأن الصومالي، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2011م.

5 - التقرير الاستراتيجي، الجامعة الوطنية الصومالية ، مقديشو، 1982م/ سقط عنه أسم الكاتب.

6 - المركز العالمي للدراسات الإفريقية، انهيار المركزية الصومالية:أسباب وتداعيات،الخرطوم: المركز العالمي، 2006م.

7 - أ.د. حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير ،الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، شعبة البحوث والنشر، 1990م.

8 - د. راغب السرجاني، أنت والصومال، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 1433هـ/2012م

9 - د صادق عبده علي قائد، التدخل اليمني الجنوبي في القرن الإفريقي (1967-1978)، صنعاء، مركز عبادي للدراسة والنشر، الجزء الأول والثاني، 1425هـ/2004م

10 - د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، "التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي"، أعمال الندوة الدولية
a. للقرن الإفريقي 1-7 يناير 1985م، الجزء الأول: معهد البحوث والداراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة. 1987م. ص ص:261-262.

11 - عبد الله المشد ومحمود خليفة، تقرير عن أحوال المسلمين في بلاد الصومال وأريتريا وعدن والحبشة، القاهرة: مطبعة الأزهر، 1371هـ/1951م.

12 - عبد العزيز المهنا، الصومال: بين حياتين، بناء الدولة وحياة القبيلة، الرياض:21 رجب: 1412هـ/1992م.

13 -عبد القادر معلم محمد جيدي، إشكالية تداول السلطة وأثرها على بناء الدولة في الصومال ، (رسالة دكتوراه)، جامعة النيلين، الخرطوم: يناير 2011م، ص:105.

14 -علي محمد علي، سياسات دول الجوار الجغرافي تجاه الحرب الأهلية في الصومال 1991 2006م، (رسالة ماجستير)، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2011م.

15 -د. محمد أحمد شيخ علي، الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة، دور القبيلة والمجتمع المدني في

16 -الفترة 1991-1999م،(رسالة دكتوراة)، جامعة الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والأسوية،عام 2004م.

17 -د. محمد حسين معلم علي، الثقافة العربية وروادها في الصومال: دراسة تاريخية،القاهرة:
دار الفكر العربي، 1432هـ/2011م.

18 -د. محمد رجب عبد الحليم، العروبة والإسلام في إفريقيا الشرقية من ظهور الإسلام إلى قدوم

19 -البرتغاليين، القاهرة: دار النهضة العربية، 1419هـ/ 1999م.
20 -محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، - مجلد 16 - التاريخ المعاصر لشرق إفريقيا ، بيروت: المكتب الإسلامي، 1428هـ/1997م.
21 -محمد عبد الغني سعودي،"شخصية الصومال"، المسح الشامل لجمهورية الصومال ، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1982م.
22 -وزارة الإعلام والإرشاد القومي بجمهورية الصومال، صوماليا اليوم، حقائق ومعلومات عامة، مقديشو(دون ذكر تاريخ ومكان الطبع).

1. Mohamed Osman Omar THE SCRAMBLE IN THE HORN OF AFRICA, History of Somalia (1827-1977), New Delhi, Everest Press, 2001.
2. IOAN M. LEWIS Blood and Bone: The Call of Kinship in Somali Society, The Red sea,Ink. 11Pricess Rd,suite D, Lawrenceville,NJ ,1994.

ثانيا: أبرز الشخصيات الذين تمت مقابلتهم حسب الترتيب الأبجـــدي

الرقم	الشخصية التي تمت مقابلتها	المسؤولية التي يشغل فيها	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
1 -	أحمد طنبل روبلة عسووي	عضو البرلمان الصومالي الاتحادي ونائب رئيس البرلماني الاتحادي سابقا.	مقديشو	2013/02/02م
2 -	إسماعيل يوسف عثمان	رئيس قطاع التعليم العالي والدراسات الخارجية في وزارة التعليم العالي الصومالية	مقديشو	2013/02/09م
3 -	الشيخ بشير أحمد صلاد	رئيس هيئة علماء الصومال	مقديشو	2013/02/21م
4 -	د. حاتم فضل السيد	عميد عمادة القبول والتسجيل بجامعة إفريقيا العالمية (2000-2010م).	الخرطوم	2013/03/04م
5 -	أ.د. حسن مكي محمد أحمد	مدير جامعة إفريقيا العالمية و الخبير في القرن الإفريقي.	الخرطوم	2103/03/10م
6 -	أ.د حسن على الساعوري	أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين،	الخرطوم	2013/03/02م
7 -	حسن خليف	رئس قسم الكتبة والأرشفة بالقصر الجمهوري	مقديشو	2015/06/03م
8 -	جنرال جامع محمد غالب	مدير جهاز الأمن القومي الأسبق، ووزير سابق في جمهورية الصومال	مقديشو	2013/02/01م
9 -	حليمة كلمية ورسمة	الملحق الثقافي لسفارة الصومال في القاهرة	القاهرة	2013/03/17م
10 -	السفير سمير حسني	مدير دائرة إفريقيا بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومسؤول ملف الصومال	القاهرة	2013/03/17م
11 -	طيب دبد روبلة	سفير جمهورية جيبوتي لدى الصومال	مقديشو	2015/05/11م
12 -	طاهر محمود جيلي	وزير الإعلام الأسبق، والناشط الإعلامي	مقديشو	2013/02/02م
13 -	الوزير عبد الباسط عبد الماجد	نائب رئيس مجلس الصداقة الشعبية العالمية في السودان وزير التربية والتعليم العام سابقا،	الخرطوم	2013/03/03م
14 -	عبد الرشيد محمد علي (جعفة)	مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الصومالي	مقديشو	2013/01/29م
15 -	عبد القادر محمود علي جولني	الملحق الثقافي للسفارة الصومالية في	الخرطوم	2015/08/25م

		السودان		
16 -	د عبد القاسم صلاد حسن	الرئيس الصومالي الأسبق	القاهرة	2013/03/15م
17 -	عقيدل نعيم عبد القادر الفادني	مدير بعثة منظمة الدوعوة الإسلامية في الصومال سابقا	الخرطوم	2013/03/05م
18 -	السفير عبد الله حسن محمود	سفير الصومال في القاهرة، ومندوب الصومال في جامعة الدول العربية	القاهرة	2013/03/18م
19 -	محمد عبد القادر	وكيل وزارة التربية والتعليم العالي في الصومال	مقديشو	2013/02/20م
20 -	السفير محمد شريف محمود	وكيل وزارة الخارجية الصومالية	مقديشو	2013/02/16م
21 -	محمد عبد الله إدريس	مندوب الجامعة العربية في الصومال	مقديشو	2013/07/09م
22 -	محمد محمود شروع	رئيس منظمة خط السلام، والناشط في مجال المجتمع المدني.	مقديشو	2013/02/11م
23 -	محمد علمي توحو	عضو اللجنة التنفيذية في رابطة التعليم النظامي الأهلي بالصومال	مقديشو	2013/02/02م
24 -	د. محمد نور جعل	وزير الدولة في الخارجية الصومالية	مقديشو	2013/02/16م
25 -	الشيخ نور بارود حرحن	نائب رئيس هيئة علماء الصومال	مقديشو	2013/02/03م

ثالثا: الدوريات والتقارير:

1. بدر حسن شافعي، "الدور الإقليمي في الأزمة الصومالية"، مجلة آفاق أفريقية، (تصدر عن هيئة الاستعلامات المصرية)،المجلد الثامن،العدد الخامس والعشرون، القاهرة: صيف 2007م.
2. جمال محمد السيد ضلع، " الحرب الأهلية في الصومال"، ورقة قدمت في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات ءا لإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، 29-30 مايو 1999م، مطبعة جامعة القاهرة.
3. سمير حسني،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، "تقرير بشأن الجفاف في الصومال والقرن الإفريقي"، القاهرة:2013/3/18م.
4. سمير حسني، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن دعم جمهورية الصومال، القاهرة: 2013/3/18م.

رابعا: مقالات وتقارير من الإنترنت:

1. الهلال الأحمر الإماراتي وقناة أبوظبي الإمارات، " اليوم الأول لإغاثة الصومال والقرن الإفريقي"، الرابط لموقع البرنامج. http://www.adtv.ae/soqyahom/article،
2. جمال خاشقجي، "ماذا يفعل الأتراك في الصومال حج أم يبيعون السبح"، جريدة الحياة – السبت ١٩ يناير ٢٠١٣م، الرابط لموقع الصحيفة، al-Hayat.com.
3. أ.د. حمدي إبراهيم (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة)، بمقال بعنوان: "غزو الصومال وغياب الوعي العربي"، الجزيرة نت، بتاريخ: الجمعة 1432/12/15هـ - الموافق 2011/11/11م.
4. شبكة الشاهد، "الأمم المتحدة: الجوع في الصومال"، 2مايو،2013م، رابط الموقع، http://arabic.alshahid.net/ .
5. صحيفة الراية القطرية، اوتشا": "قطر الخيرية" الثانية في إغاثة الشعب الصومالي، عدد الأحد 1432/8/24 هـ - الموافق 2011/7/24 م الرابط لموقع الصحيفة http://www.raya.com/home
6. صحيفة النهار، الجزائر تسدد 1.5 مليون دولار حصتها في صندوق دعم الصومال، 21/05/2014 ، http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/208884-%
7. نادر سمير ، الجامعة العربية تسلم الرئيس الصومالي بمبلغ مليون دولار، صحيفة صدى البلد، الصادرة بتاريخ: الاثنين، 29.12.2014 م، **http://www.el-balad.com/1314857**.
8. عاطف صقر، "مصر وإعادة بناء الدولة الصومالية"، شبكة الصومال اليوم، نشر بتاريخ: 2009-04-29 ،الرابط لموقع الشبكة http://somaliatodaynet.com/.
9. عبد الرحمن سهل، "هل ينجح العرب في حلحلة الأزمة الصومالية"، موقع: http://islamtoday.net/ تاريخ المقال: 24 شعبان، 1427ه/ 17 سبتمبر 2006م. زيارة الموقع في: 5/ 04/ 2013م.
10. علي حلني، جيبوتي أول دولة تقدم مساعدات عسكرية إلى الصومال بعد رفع الحصار، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، الاثنين 28 جمادى الاولى 1434 هـ 8 ابريل 2013 العدد 12550، راجع موقع الصحيفة، الرابط: http://www.aawsat.com/
11. فوزية يوسف حاج، وزيرة الخارجية الصومالية/في مقابلة مع موقع http :// so. sabahionline.com/ بتاريخ : 6 /2013/05م.
12. قاسم أحمد سهل (مراسل الجزيرة.نت- مقديشو) مصر تعيد فتح سفارتها بمقديشو، مقديشو، موقع الجزيرة .نت، الأحد: 1434/04/27هـ/ 10/ 2013/03م.الرابط: www aljazeera.net:
13. مركز الجزيرة العربي للدراسات والبحوث، "أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر2"، موقع: http://www.aljazeera-online.net/index.، زيارة الموقع في: 2013/4/25م.

14. موسوعة مقاتل الصحراء، "الصراع في القرن الإفريقي، الموقف الإقليمي من المشكلة"، الرابط للموقع: moqatel.com ، تمت زيارته في 2013/5/9م.

15. مسيرة القوات المسلحة السعودية خلال مائة عام- دارة الملك عبد العزيز، الموقع: http://www.darah.info/ - تمت زيارة الموقع بتاريخ 12-05-2013م

16. محمد عمر أحمد، "طلبة صوماليون في أنقرة: تركيا تدعمنا وترغب أن نكون سفراءها في إفريقيا"، نشر في شبكة الشاهد، بـ:2013/05/2م الرابط ،http://arabic.alshahid.net/ تمت زيارة الموقع ب 2013/05/15م. 17

The Heritage Institute
For Policy Studies